مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، العدد الثامن، يونية ٢٠٢٢م
ISSN (Online): 2636-2899

جودة البحث التربوي وعلاقته بتبني قضايا التعليم قبل الجامعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م: دراسة تحليلية

إعداد

د/ محمد السيد محمد إسماعيل العزازي

كلية التربية ــ جامعة سوهاج

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م

المستخلص:

يمثل البحث التربوي جزءا أصيلا وركنا رئيسيا من البحث العلمي يعتنى بحل المشكلات التربوية وتحليل القضايا التعليمية وتطوير المعرفة التربوية ومساعدة صانعي السياسات التعليمية على وضع تصورات وسيناريوهات شاملة ومتعددة للقضايا والأولويات والتحديات المطروحة، وقد هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد ماهية جودة البحث التربوي، وأهم معايير جودته، وتحديد أهم قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج، والتعرف على أبرز ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم والبحث التربوي، والوقوف على مدى تبنى البحث التربوي لقضايا التعليم قبل الجامعي، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحليل البحوث والمقالات المنشورة في المجلة التربوية التي تصدرها كلية التربية بجامعة سوهاج خلال الخمس سنوات الأخيرة من يناير ٢٠١٧م إلى ديسمبر ٢٠٢١م، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراة التي منحتها ذات الكلية في نفس الحقبة الزمنية، وقد بلغ عدد الأبحاث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج خلال تلك الحقبة حوالي ١٢٠٧ بحثا ومقالة، بينما بلغت عدد الرسائل العلمية التي منحتها الكلية خلال ذات الحقبة حوالي ٢٠٥ رسالة.

وأشارت النتائج إلى ضعف التعاطي البحثي سواء من حيث الرسائل العلمية أو البحوث المنشورة مع قضايا التعليم الفني وقضايا الأبنية التعليمية وقضايا المعلمين، والقضايا التعليمية في المناطق العشوائية والقرى المحرومة والأكثر احتياجا، والتداعيات التربوية لجائحة كورونا، والدروس الخصوصية، بينما جاء المردود البحثي حول قضايا تطوير التعليم الثانوي وتحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا، وتطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي متوسطا، ثم قدمت الدراسة في نهايتها تصورا مقترحا لتفعيل جودة البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي.

الكلمات المفتاحية: جودة البحث التربوي – قضايا التعليم قبل الجامعي– رؤية مصر ٢٠٣٠م

Abstract:

Educational research represents an integral part and a major pillar of scientific research concerned with solving educational problems, analyzing educational issues, developing educational knowledge, and helping educational policy makers to develop comprehensive and multiple scenarios and scenarios for the issues, priorities and challenges presented. Determining the most important issues of pre-university education in Sohag governorate, identifying the most prominent features of Egypt's Vision 2030 with regard to education and educational research, and determining the extent to which educational research has adopted pre-university education issues, and then developing a proposed vision to activate educational research in adopting issues of pre-university education in Sohag governorate.

To achieve these goals, research and articles published in the Educational Journal issued by the Faculty of Education at Sohag University during the last five years from January 2017 AD to December 2021 AD, as well as master's and doctoral theses awarded by the same faculty in the same time period, were analyzed. The number of research published in the Journal of the Faculty of Education reached In Sohag during that era of about 1207 research and articles, while the number of scientific theses granted by the college during the same era amounted to about 205.

The results indicated the weakness of research engagement, whether in terms of scientific messages or published research with issues of technical education, issues of educational buildings, issues of teachers, and educational issues in slums and disadvantaged villages and the neediest, and the issue, educational repercussions of the Corona pandemic, and private lessons, while the return came. Research on issues of developing secondary education, improving the level of science and mathematics learning, communication skills, employing technology, and developing kindergarten and basic intermediate education.

key words :The quality of educational research - issues of pre-university education - Egypt's vision 2030

مقدمة:

يعد البحث العلمي الركيزة الأساسية لتحقيق النهضة والتقدم، وأحد مقاييس الحضارة والتمدن في العالم، إذ يمكن من خلاله حل المشكلات وتطوير النظم والمؤسسات المجتمعية، وتطويع التكنولوجيا والمعرفة من أجل تحقيق التنمية المنشودة، بل وخلق قدرة تنافسية للمؤسسات التعليمية والدول مما يجعلها قادرة على تبوأ مكانة متميزة في صفوف الدول؛ مما ينعكس ذلك إيجابياً على تحسين مستوى الدخل للفرد والمجتمع.

ويمثل البحث التربوي جزءا أصيلا وركنا رئيسيا من البحث العلمي يعتنى بحل المشكلات التربوية وتحليل القضايا التعليمية وتطوير المعرفة التربوية ومساعدة صانعي السياسات التعليمية على وضع تصورات وسيناريوهات شاملة ومتعددة للقضايا والأولويات والتحديات المطروحة، فالبحث التربوي عمل منظمً يتسم بأعلى درجات الرقى في الطرح والتناول والتحليل لقضية أو مشكلة ما بهدف الوقوف على أسباب هذه المشكلة وتقديم الحلول المناسبة لها، كما يتصف الباحثون بالقدرة على التحليل والتفسير والنقد.

وتمثل البحوث التربوية مصدر المعرفة ومستودع الممارسات؛ إذ تتطلب اطلاعا على كافة المستجدات لتقديم المعرفة والمعلومات الجديدة، وطرح النماذج الجيدة من الممارسات المعاصرة التي يمكن أن تكون موجها لاتخاذ القرارات التصحيحية والعلاجية المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية، لذا يعد جودة البحث التربوي الضمان الوحيد لإحداث التطوير التربوي والتحسين الفعال للعملية التربوية والتعليمية (فضل الله، ٢٠١٤، ص. ٤٥) [١]..

كما تعد جودة البحث التربوي شرطا أساسيا لتطوير العمل التربوي وتوجيهه الوجهة السليمة، لأن نتائج البحوث العلمية التربوية هي التي تؤدى إلى تحسين الممارسات التعليمية والتربوية وتوجيه نزعة الابتكار التربوي (عباس ومحمد وهبة،٢٠٢١، ص. ٢٦٩)، بل استقر لدى البعض أنه من غير الممكن أن تتحقق جودة للمنتج التعليمي بمنأى عن جودة البحث التربوي.

ويعد من أهم مؤشرات جودة البحث التربوي قدرته على الارتباط بقضايا المجتمع المحلى والمساهمة في تقديم حلول واقعية وعملية لما يكتنفه من مشكلات، "فلا يقاس دور الإنتاج العلمي بعدد الأبحاث التي تم إنجازها، وإنما بقدر إسهامها في إحداث تغيير في الواقع داخل المجتمع من خلال الإفادة من البحوث والدراسات وتوظيف إنتاجها بما يسهم في تطوير المجال الذي تنتمي إليه ضمن منظومة متكاملة (مرزوق، ٢٠١٧، ص. ٥٠).

فالمنظومة التعليمية في أي بلد لا يمكنها أن تستقيم وتنجح في أداء دورها كقاطرة للتنمية، وركيزة أساسية في البناء الحضاري إلا إذا تمتع البحث التربوي بدور في تدبير وتوجيه السياسة التعليمية الخاصة

[١] تم التوثيق وفقًا لدليل التوثيق (الإصدار السابع) الصادر عن: American Psychological Association (APA)

بها، ورصد العوائق والمشكلات التي تحد من فاعلية المخططات والمشاريع التربوية، سواء كانت هذه المعوقات داخلية ناشئة عن خلل في التصورات، أو خارجية منبثقة عن تفاعل المؤسسة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي (الدهشان، ٢٠١٥، ص. ٤٦).

ويهدف توثيق العلاقة بين البحث التربوي بالجامعات والمؤسسات المجتمعية والخدمية إلى تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها، ومعاونة تلك المؤسسات بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وابتكار أساليب جديدة يترتب عليها تطوير المنظومة التربوية والتعليمية وتحسينها، كذلك ربط إستراتيجية البحث التربوي في الجامعات والخطط البحثية بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل للمؤسسات التربوية والتعليمية، إضافة إلى التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية والتعليمية، وضمان الإفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة بتلك المؤسسات في تطوير منظومة البحث التربوي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الدولة في هذا المجال.

ويعد تقديم الاستشارات البحثية للمؤسسات المجتمعية من أهم إسهامات البحث التربوي في تطوير وتحديث المجتمع وتقديم حلول لبعض القضايا التي تجابهه في مختلف مجالات المعرفة والإنتاج، وإذا كان البحث التربوي يقوم بدور أساسي في تقدم المعارف وفي تحديد التخصصات، فإنه إلى جانب هذا" يسهم بقسط وافر في البرامج الإستراتيجية للدولة ويعد رهاناً حقيقياً لبناء الدولة المتطورة، ولذا يتحتم تشجيع البحوث التربوي التطبيقية وإدماجها في مخططات طويلة المدى تتعلق بالأهداف العامة والاحتياجات الضرورية المرتبطة بالواقع الاجتماعي والتنموي للمجتمع".(اتحاد جامعات العالم الإسلامي، ٢٠١٠، ص. ٧٥)

ويمثل البحث التربوي وظيفة رئيسة من وظائف كلية التربية التي تعد من أكثر المؤسسات الأكاديمية ارتباطا بالمجتمع كونها مسئولة عن إعداد المعلم الذي يمثل عصب العملية التعليمية إضافة إلى عنايتها برصد ودراسة المشكلات التربوية والتعليمية التي تواجه المجتمع وتطوير أنظمتها التعليمية عبر وظيفة البحث التربوي، كما تمثل أهم المؤسسات المسئولة عن انتاج المعرفة التربوية من خلال ما ينتجه أعضاؤها من رسائل علمية وأبحاث علمية يتم نشرها في دوريات علمية يحمل بعضها اسم المؤسسات الأكاديمية وتخضع للتحكيم والتدقيق.

وتعد الدوريات التربوية المتخصصة التي تصدرها كليات التربية من أهم قنوات المعرفة التربوية ومن أفضل المصادر التي يرجع إليها الباحثون كونها معنية برصد القضايا والمشكلات التربوية والتعليمية وتحليلها ووضع الرؤى والتصورات والمقترحات لمجابتها إضافة إلى نشر الأفكار الجديدة والاتجاهات العالمية الحديثة، وقد بات الوقوف على جودة ما تتضمنه تلك الرسائل والدوريات من بحوث وقضايا مطلبا مهما وضروريا في المساهمة في تحقيق التنمية ومجابهة المعوقات.

وقد حرصت الدولة المصرية على تحديث أجندتها للتنمية المستدامة من أجل الولوج للجمهورية

الجديدة ومواكبة التغيرات التي طرأت على السياق المحلى والإقليمي والعالمي، لذا جاءت رؤية ٢٠٣٠م تمثل محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية، وتبنى مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات، كما تركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن يكون التعليم بجودة عالية متاحا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي وكفء وعادل يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن يعتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول ويحترم الاختلاف وفخور بوطنه وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميا وعالميا(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،٢٠١٦).

تأتى هذه الرؤية والمجتمع المصري يواجه عديدا من التحديات والمشكلات التربوية والتعليمية فقد أشارت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠ أن الزيادة المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة في الطلب على التعليم ، مما أدى إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب الانفاق على عناصر الجودة التعليمية وقد انعكس ذلك في ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية وضعف التجهيزات المدرسية والمناهج والبرامج وطرق التدريس وكفايات المعلمين والمدراء وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤،ص.٥٢).

وتعد محافظة سوهاج من أكثر محافظات الجمهورية فقرا وما يترتب على ذلك من عديد المشكلات التربوية والتعليمية التي قد تحول دون تحقيق خطط التنمية المستدامة، فقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع معدلات الفقر في الصعيد، إذ جاء وفقا لبحث الدخل والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧/ ٢٠١٨، تصدر صعيد مصر (جنوبي البلاد) قائمة المحافظات الأكثر فقرا في الجمهورية ، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت ٦٦.٧ في المئة، تلتها محافظة سوهاج بنسبة ٥٩.٦ في المئة، ثم الأقصر ٥٥.٣ في المئة، والمنيا ٥٤ في المئة، ثم قنا ٤١ في المئة(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ص.١٠٢).

وعلى الرغم من التحديات والمشكلات التي تواجه المؤسسات التعليمية في محافظة سوهاج والتي تعد بيئة ثرية للبحث التربوي، "فإن ثمة ضعفا في العلاقة بين البحث التربوي والواقع التعليمي مرجعه إلى إعلاء شأن المعرفة الأكاديمية على حساب الخبرة والممارسة؛ حيث إن الاعتماد على الأساليب الكمية في البحث المستمدة من العلوم الطبيعية يؤدي إلى تعميمات أدت إلى قمع أصوات المبحوثين، وباسم الموضوعية تكبح تصوراتهم وتحليلاتهم مما أثر سلبيا على العلاقة بين الأكاديميين والممارسين حيث وضعت الممارسين في منزلة علمية أقل من الأكاديميين اعتمادا على أن المعرفة تولد أساسا في الجامعات وهو ما أدى إلى علاقة هرمية غير متكافئة بين الأكاديميين والممارسين تتسم بنخبوية وغرور أكاديمي جعل الأكاديميين يزعمون احتكار المعرفة الأفضل وما سواها لا يعتد به، إلى جانب عدم فهم الممارسين لبحوث الأكاديميين فاتسعت الفجوة بين مواقع إنتاج المعرفة ومواقع تطبيقها"(عطاري،

٢٠١٣،ص. ١٥٤).

كما أن ثمة تساؤلات تطرحها دراسة فتحي (٢٠١٧) عن جدوى وجودة البحث التربوي، إذ تتساءل الدراسة عن كم عدد الأبحاث التربوية التي عالجت بالفعل ظاهرة أو مشكلة حقيقية وملحة في المجتمع، وكم الأبحاث التربوية التي مكنت الوزارة أو المدرسة من اتخاذ القرار الرشيد، وكم عدد الأبحاث التي قدمت نظرية معرفية جديدة.

وعلى ضوء ما سبق أضحت الحاجة ماسة لتجويد البحث التربوي وتبنيه القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية، والعمل على تقديم حلول وتصورات ورؤى لصانعي القرار ومتخذيه كي يدرك المجتمع قيمة وأهمية البحث التربوي الجيد، ويتم تغيير قناعات الكثير، وتضييق الفجوة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الخدمية والمجتمعية من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م وهو ما تحاول الدراسة الحالية رصده.

مشكلة الدراسة:

أضحى التغير المتسارع السمة المميزة للمجتمعات الحديثة، وتعددت التحديات المعرفية والتكنولوجية التي تواجه المؤسسات المجتمعية، مما يحتم على المؤسسات التربوية الأكاديمية ضرورة مواجهتها بطريقة علمية ترتكز على منهجية وبحث تربوي رصين عالي الجودة شديد الارتباط بالمجتمع المحلى وقضاياه، ويساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار المناسب، فتطوير المنظومة التربوية والتعليمية ومواجهة المعيقات والمشكلات التي تحول دون تحقيق الكفاءة والفعالية يستوجب الاهتداء الواعي بالبحث التربوي.

ولم يعد البحث التربوي رفاهية أكاديمية تمارسه ثلة من الباحثين القابعين في جزر معزولة عن قضايا المجتمع ومشكلاته الحقيقية، أو الذين يلوون النصوص والنتائج تبريرا لقرارات من هم في السلطة، فقد أضحى مؤكدا الدور الفعال الذي يؤديه البحث التربوي الجاد في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

وثمة اتفاق في معظم الأدبيات التربوية أن أهداف البحوث التربوية تتعدد لتشمل إنتاج المعلومات والمساعدة في تشكيل السياسة التعليمية وتحسين التعليم وتطويره، وأفضل تلك البحوث هي التي تأخذ هذه الأهداف والغايات المنشودة إلى حيز الفاعلية (عبد القادر، ٢٠١٠، ص. ٣٣٥).

وعلى الرغم من القفزات النوعية التي تحققت في مجالات البحث التربوي، فإن النتائج ليست في مستوى الطموح والمخرجات في أغلب الأحوال دونها، فعوائد التنمية التربوية قليلة ولا تحظى بثقة عالية من صانعي القرار، بل إن كما كبيرا من الأبحاث التربوية تدور في نهج يغلب عليه النمطية ويتعرض لموضوعات ودراسات وبحوث سبق تناولها أو تم نقلها عن تفكير ومنهجية الآخرين دون إضافة أو نقد أو تمحيص، بل قد تتشابه في عناوينها دون رؤية فكرية حاكمة تضبط حركة البحث التربوي تقوم على دراسة الواقع ونقده وتقديم تصورات ورؤية واضحة(الدهشان، ٢٠١٥، ص.٤٨).

كما لا يزال الانفصال واضحا وحادا بين قطاع البحث التربوي في المؤسسات والمراكز والأكاديميات

البحثية وبين القطاعات المجتمعية والخدمية التي تحتاج إلى خدمات ومنجزات البحث التربوي (حسين كامل بهاء الدين، ٢٠٠٣، ص.١٧٤).

وقد تعددت الدراسات التي رصدت أهم إشكاليات البحث التربوي في البيئة المصرية ومنها (سليمان، ٢٠١٢)، (الحسيني، ٢٠١٣)، (توفيق، ٢٠١٤)، (البنا، ٢٠١٤)، (خلف، ٢٠١٥)، (عمار، ٢٠١٥)، (عبد السلام،٢٠١٧)، (حرب، ٢٠١٨)، (المحمدى،٢٠١٩)، وتمثلت أبرز نتائج هذه الدراسات في خلو غالبية البحوث التربوية من مشكلات الواقع التربوي، وانخراط كثير من الباحثين في إنتاج البحوث التي تبرز فيها عقلية التقليد للمصادر الغربية دون إبداع، وأن ثمة تكدسا في موضوعات أكاديمية ومشكلات بحثية أخرى لا علاقة لها بالواقع التربوي ،وأن بعض البحوث تختار الموضوعات المهمشة وتعالج الموضوعات بصورة مجتزئة عن سياقها العام، وأن زيادة عدد البحوث التربوية وزيادة الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراة لم يؤثر ذلك في تطوير الواقع الفعلي للتعليم، إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم للبحث التربوي، وافتقار كلية التربية إلى الخرائط البحثية التي تكشف عن أولويات القضايا البحثية، وضعف ارتباط البحوث التربوية بالسياسة التنموية للمجتمع وبخطط واستراتيجيات التنمية الشاملة، وضعف ثقة المجتمع في البحوث التربوية بسبب بعد الأبحاث عن اهتمامات المجتمع.

كما زال بعض أعضاء هيئة التدريس ينظرون إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي، وينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية إليها (الدهشان، ٢٠١٥، ص. ٥٨). بل قد تجد قطاعا عريضا من الباحثين التربويين يتناولون موضوعات أو قضايا أشبعت بحثا، كما قد تجد بعض المشرفين الذين يتخندقون وطلابهم حول ذات القضايا فيجد بعض الباحثين صعوبة في الانفكاك عن هذا التوجه، إضافة إلى أن هذه البحوث قد تنبع في أغلبها من اهتمامات شخصية بالدرجة الأولى، وهدفها الترقية العلمية، لذا تأتي معظمها متناثرة، لا يوجد بينها أي نوع من الترابط.

كما رصدت بعض الدراسات انخفاض جودة البحث التربوي ومنها البنا (٢٠١٤) خلف (٢٠١٥) (الزعبى، الزعبى، ٢٠١٩) التي أكدت أن البحث التربوي في مصر يتسم بأحادية المنهج والإجراء والتوجه والرؤية لحل المشكلات التربوية والتعليمية في المجتمع، مما يقلل من مستوى جودته وفعاليته، وأن البحث التربوي مازال بحاجة إلى جملة معايير لتجويده والارتقاء به في كافة ميادينه، وأن ثمة أخطاء شائعة لدى كثير من الباحثين لا سيما في مرحلتي الماجستير والدكتوراة تؤثر سلبا على كفاءة البحث التربوي. إضافة إلى قلة استخدام مؤشرات من قبل هيئات تحرير مجلات العلوم التربوية والنفسية العربية لتقويم جودة البحوث التربوية.

كما أوضحت دراسة (يونس، ٢٠٢١) أن المؤسسات التعليمية على الرغم من كونها تعد بيئة ثرية بالقضايا والمشكلات وإثرائية لاستثارة وتوجيه اهتمامات وجهود الباحثين، فإن ثمة انفصالا بين البحث التربوي والواقع الميداني، مما يتطلب البحث عن المشكلات التعليمية الفعلية ومعالجتها

كما أشارت دراسة (Ion, & Iucu, 2015)إلى اعتماد البحث التربوي على تخصصات مختلفة

ومن ثم قد يتبع منهجيات مختلفة، وما قد يترتب على ذلك من الوصول إلى نتائج مختلفة أو متناقضة حول نفس القضايا، إضافة إلى عدم اعتماد البحث التربوي على الاحتياجات الحقيقية للنظام أو السياق المحلى، وقيامه على أولويات دولية أو توجهات لمنظمات تمويلية أوربية.

بينما أوضحت دراسة (Snow,2016) أن جودة البحث التربوي يمكن أن تتحقق من خلال الاهتمام بتحسين النتائج التعليمية، ونقل المعرفة البحثية المحلية بدلا من الإملاءات القائمة على البحث ، وتقديم الحلول للمشكلات الواقعية، كما أرجعت دراسة (Ponce,Pagan-maldonado,2017) تدنى فعالية البحث التربوي إلى الطبيعة السياسية للتعليم، إذ إن كثيرا من البحوث التربوية الممولة من القطاع العام تستجيب للمعايير والمتطلبات التي تضعها وكالات الحكومة، وكذلك طبيعة البحث التربوي الذى يصفه البعض بأنه العلم الإشكالي problematic science، وانخفاض تأثير البحث التربوي في تطوير الممارسات المهنية في المدارس الحكومية.

وقد أشارت نتائج دراسة (zhao,Beckett,wang,2017)بعد تحليلها بشكل منهجي حوالي ١٠٩٦ مقالة بحثية نشرت في الصين خلال السنوات العشر الماضية من خلال نموذج تقييم معتمد لجودة البحوث المنشورة في المجلات التربوية الصينية إلى أن الغالبية العظمى من هذه البحوث تفتقر إلى دقة المعلومات وضعف العرض المنظم للأدب النظري وصعوبة ترجمة توصيات البحوث على أرض الواقع.

وإضافة إلى ما سبق فإنه يلاحظ من خلال متابعة الباحث لعدد من المناقشات العلمية في مختلف الأقسام العلمية بكلية التربية أنه يكاد يكون ثمة اتفاق على غياب المنهجية عن كثير من الباحثين، وبُعد بعض متغيرات الدراسة عن الواقع التربوي، إذ إن بعض الاستراتيجيات والظواهر غالبا ما تكون مستوردة من ثقافات أخرى، وتهاون بعض المحكمين في تقييم الرسائل العلمية وأبحاث الترقي، وتساهل بعض المجلات التربوية في نشر الأبحاث إذ قد تُنشر بعض الأبحاث دون تحكيم حقيقي أو مراجعة جادة رغبة في المكتسبات المادية، كما يلاحظ أن بعضا من الباحثين كما -يردد هاني عبد الستار في مناقشاته- ينظرون إلى البحث التربوي على أنه متطلب درجة علمية أو لغرض الترقي، وأن ثلة من هؤلاء مقلدون أو منتحلون، وأن إنتاجهم البحثي غالبا ما يكون مشوها ومستهلكا، ورسائلهم أشبه بتمارين بحثية.

ويلاحظ من خلال ما سبق تأكيد الدراسات السابقة على انخفاض مؤشرات جودة البحث التربوي، وخلو كثير من الأبحاث من النزعة النقدية لا سيما رسائل الماجستير والدكتوراة، وانعزال كثير من البحوث التربوية عن المشكلات الواقعية التي تجابه التعليم قبل الجامعي، افتقار كثير من المؤسسات الأكاديمية إلى خطط بحثية يتم صياغة مفرداتها من شراكة حقيقية مع المؤسسات المجتمعية والخدمية، ولذا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الوقوف على مدى جودة البحث التربوي في تبنيه لقضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما ماهية جودة البحث التربوي وأهم مؤشراتها؟

٢. ما أهم ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة كركيزة للبحث التربوي؟

٣. ما أهم قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج؟

٤. ما مدى تبنى البحث التربوي لقضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج؟

٥. ما التصور المقترح لتفعيل جودة البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. تحديد ماهية جودة البحث التربوي، وأهم مؤشرات جودته.

٢. التعرف على أبرز ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم والبحث التربوي.

٣. تحديد أهم قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج.

٤. تحديد الفجوة البحثية بين ما يطرحه البحث التربوي من موضوعات وبين الواقع التعليمي.

٥. وضع تصور مقترح لتفعيل البحث التربوي في تبنى قصايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. تكتسب هذه الدراسة أهميتها وقيمتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، إذ يشغل تجويد البحث التربوي والارتقاء بمؤشراته وتوثيق الصلة بينه وبين المؤسسات التعليمية والمجتمعية حيز اهتمام التربويين لما له من دور مهم في الحفاظ على سمعة المؤسسات الأكاديمية ورفع معدل الثقة في البحث التربوي من قبل متخذي القرار.

٢. قد تفيد هذه الدراسة الأقسام التربوية الأكاديمية في تحديث خططهم البحثية من أجل التواصل الفعال والوثيق مع المؤسسات المجتمعية المعنية بالتعليم قبل الجامعي، والتجاوب مع رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

٣. تأتى هذه الدراسة في وقت ازداد فيه الحديث عن اتساع الفجوة البحثية بين ما ينشر في المجلات التربوية وبين ما يعانيه المجتمع من قضايا ومشكلات حقيقية وملحة، ولذا تحاول الدراسة رصد تلك الفجوة وتنبيه الباحثين والمعنيين من المجتمع الأكاديمي التربوي بضرورة المساهمة في تضييقها، وأن يكون البحث التربوي معبرا عن صدى المجتمع وما يعانيه من قضايا تعليمية تؤرقه وتحول دون رفاهيته.

٤. قد تفيد هذه الدراسة المؤسسات المجتمعية متمثلة في المديريات التعليمية من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المنظومة التربوية والتعليمية.

٥. قد تفيد هذه الدراسة في توجيه الأقسام الأكاديمية بكلية التربية في وضع خرائط بحثية تتضمن القضايا التعليمية ذات الأولوية التي يجب أن يتوجه إليها الباحثون.

منهج الدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية على المنهج الوصفي لمناسبته لها، حيث يهتم هذا المنهج بوصف الظاهرة المراد دراستها وتحليل وتحديد العلاقات التي توجد بين متغيرات الدراسة، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من عينة الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لأنه أنسب مناهج البحث؛ لأنه منهج تتم به مجموعة من الإجراءات البحثية لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها، كما أنه منهج يقوم فيه الباحث بالتحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو المشكلة المحددة وتصويرها كميا من خلال جمع البيانات والمعلومات المقننة عنها (ملحم، ٢٠١٧،ص.٣٢٤)، وتمثل استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة في:

- دراسة نظرية حول ماهية جودة البحث التربوي ومعاييره ومؤشراته.
- دراسة نظرية لأهم محاور رؤية مصر ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة كركيزة البحث التربوي.
- دراسة نظرية لأهم قضايا التعليم قبل الجامعي التي تواجه المجتمع السوهاجى.
- إعداد أداة بحثية يتم على ضوئها تحليل رسائل العلمية الممنوحة من كلية التربية، وكذلك البحوث التربوية المنشورة في المجلة التربوية لكلية التربية بجامعة سوهاج خلال الخمس السنوات الأخيرة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م.
- وضع تصور مقترح في ضوء ما أسفر عنه تحليل الأدبيات والدراسة التحليلية من أجل تفعيل جودة البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج.

عينة الدراسة وحدودها:

تمثلت عينة الدراسة في البحوث والمقالات المنشورة في المجلة التربوية التي تصدرها كلية التربية بجامعة سوهاج خلال الخمس سنوات الأخيرة من يناير ٢٠١٧م إلى ديسمبر ٢٠٢١م، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراة التي منحتها ذات الكلية في نفس الحقبة الزمنية، وقد بلغ عدد الأبحاث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج خلال تلك الحقبة حوالي ١٢٠٧ بحثا ومقالة، بينما بلغت عدد الرسائل العلمية التي منحتها الكلية خلال ذات الحقبة حوالي ٢٠٥ رسالة.

الحدود الموضوعية:

اقتصر التحليل على البحوث والدراسات التي اهتمت بقضايا التعليم قبل الجامعي في البيئة المصرية سواء المنشورة في المجلة التربوية الصادرة عن كلية التربية جامعة سوهاج أو الرسائل الممنوحة من ذات الكلية، وقد تم تصنيف هذه القضايا وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتعليم إلى محورين رئيسيين هما قضايا التعليم العام الأساسي، وقضايا التعليم الفني، وعلى إثر ذلك تم استبعاد المقالات والدراسات التي تناولت قضايا التعليم الجامعي والبيئة غير المصرية والتعليم الديني (الأزهري)، والتعليم المجتمعي.

الحدود المكانية:

لما كانت الدراسة معنية بالقضايا التعليمية التي تواجه المجتمع السوهاجى فقد اقتصرت الدراسة على تحليل الدراسات والبحوث الصادرة عن كلية التربية بجامعة سوهاج باعتبارها المنصة الأكاديمية التربوية الوحيدة المعنية بدراسة هذه القضايا سواء كانت في هيئة بحوث ومقالات منشورة في مجلتها التربوية أو رسائل علمية ممنوحة من قبلها.

الحدود الزمانية:

اقتصرت الحدود الزمانية على تحليل الرسائل العلمية (الماجستير، الدكتوراة) خلال الخمس السنوات الأخيرة من يناير ٢٠١٧ حتى ديسمبر ٢٠٢١م، وكذلك البحوث والمقالات المنشورة في أعداد المجلة التربوية الصادرة خلال تلك الحقبة من عدد (٤٧) الصادر في يناير ٢٠١٧م إلى عدد (٩٢) الصادر في ديسمبر ٢٠٢١م.

أداة الدراسة التحليلية:

تمثلت أداة الدراسة التحليلية في استمارة تحليل المحتوى الكمي والنوعي لموضوعات المجلة التربوية المنشورة خلال خمس سنوات من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ م، كذلك الرسائل العلمية الممنوحة لنفس الفترة لأقسام الكلية الستة (أصول التربية، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي، الصحة النفسية، التربية المقارنة والإدارة التعليمية، تكنولوجيا التعليم)، وقد تم بناء استمارة تحليل المحتوى وفقا لمجالين، إذ تضمن المجال الأول (التعليم العام الأساسي) ستة محاور بينما تضمن المجال الثاني (التعليم الفني) ثلاثة محاور.

مصطلحات الدراسة:

١-جودة البحث التربوي: وتعنى جملة المعايير والمؤشرات التي تشير إلى فاعلية البحث التربوي في رصد وتشخيص المشكلات التعليمية وحلها في الواقع والقدرة على التنبؤ بها مستقبلا، وما يتطلبه ذلك من جودة الباحثين وجودة الإشراف وجودة النشر العلمي.

٢-**قضايا التعليم قبل الجامعي:** وتشير إلى مجموعة الأفكار والظواهر والأحداث والموضوعات محل الجدل المتعلقة بالمسائل التعليمية، التي يبحثها الأكاديميون والباحثون التربويون للوقوف على تأثيراتها على المنظومة التعليمية وصلاتها بعناصر ومركبات الفعل التربوي.

٣- **رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة:** هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢١).

خطة السير في الدراسة:

سارت الدراسة وفقًا للخطوات الآتية:

١. الإطار العام للدراسة، حيث تم عرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وحدودها ومصطلحاتها وخطة السير فيها.

٢. إعداد إطار نظري للدراسة، وقد جاء مكونا من ثلاثة محاور أساسية، اشتمل المحور الأول على ماهية جودة البحث التربوي وأهم معاييرها، وتضمن المحور الثاني رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة كركيزة للبحث التربوي، وتضمن المحور الثاني أهم قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج.

٣. إجراءات الدراسة التحليلية: وفي هذا الجزء تم تناول أهداف الدراسة التحليلية وأدواتها وتقنين الأدوات وتطبيقها وعينة الدراسة وأسلوب اختيارها والتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة.

٤. نتائج الدراسة التحليلية: واقع تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي في الرسائل العلمية والبحوث المنشورة بالمجلة التربوية بسوهاج

٥. اختتمت الدراسة بتصور مقترح لتفعيل جودة البحث التربوي في تبنى القضايا التعليمية التي تواجه المجتمع السوهاجى.

الإطار النظري للدارسة:

المحور الأول: ماهية جودة البحث التربوي ومؤشراتها.

لم يعد البحث التربوي رفاهية أكاديمية تقوم به المؤسسة الأكاديمية للوصول إلى الإبداع والتنافسية والتميز المؤسسي، بل أصبح آلية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرؤي العصرية للدول لما له من قدرة على إنتاج وتوليد وتنمية المعرفة وحل المشكلات، وتوليد وتحديث تخصصات جديدة تتماشى مع معطيات العصر ومستقبله، إذ استقر في الأدبيات التربوية المعاصرة أن البحث التربوي الجيد لابد وأن يكون ذا أثر إيجابي في المؤسسات التعليمية والمجتمعية، إذ لا يمكن أن يكون البحث التربوي ذا معنى

وهو منفصل عن المجتمع والحياة، فالبحث الجيد هو الذى يحسن جودة حياة الإنسان، ويزيل عنه المعيقات التي تحول دون رفاهيته وتقدمه وتنميته وتطوير المنظومة التربوية والتعليمية.

ولذا يحتل تجويد البحث التربوي مكانة مهمة كونه يسهم في رفع مستوى جودة العملية التربوية والتعليمية وتطوير الأداء فكرا وتطبيقا، ولما له من دور مهم في الارتقاء بالسمعة الاكاديمية للكليات، وتحقيق قدر من الثقة والرضا من قبل المجتمع.

وقد قاد شيوع ثقافة الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية إلى مزيد من العناية بجودة البحث التربوي كونه أبرز مرتكزات المؤسسات الجامعية وأكثرها ارتباطا بالمجتمع وقضاياه، وعلى الرغم من ذلك فقد تعددت الأطروحات التي يتم استخدامها للتعبير عن جودة البحث التربوي، فيشير فريق إليها بجودة الأداء البحثي ووفقا لهذا الطرح تعنى" جودة تميز الأداء البحثي المتحقق من خلال جودة مدخلات منظومة البحث وتفاعل هذه المدخلات على النحو الذي يفضى إلى إنتاج معرفي وعوائد تسهم في ترقية المعرفة الإنسانية وفي مواجهة المشكلات التنموية في المجتمع"(فخرو، ٢٠٠٩، ص.١١٢). وكذلك تعريف (عبد السلام، ٢٠١٦، ص.٣١٢) الذي يشير إلى أنه عملية مستمرة يتم من خلالها تحقيق الوظيفة البحثية للمؤسسة الجامعية عن طريق تحسين الأداء وتحقيق أهداف المجتمع، والحفاظ على التميز البحثي.

بينما يركز فريق على جودة النشر، ووفقا لهذا الطرح تعنى نشر الإنتاج العلمي سواء كان مقالات أو دراسات في دوريات حسنة السمعة وذات معامل تأثير مرتفع، ويربط هذا الطرح كما في تعريف القحطاني بين جودة البحث وبين قياس المؤشر الخاص بعدد المقالات المنشورة في المجلات الدولية المحكمة والبحوث المسجلة في فهارس العلوم الاجتماعية وأعداد المقالات المكشفة في كشاف الاستشهادات للعلوم الاجتماعية (القحطاني، ٢٠١٩، ص. ٣٤).

ويربط فريق آخر بين جودة البحث وبين تبنى القضايا المجتمعية ومن أبرز هذه الرؤى ما يشير إلى جودة البحث التربوي على أنه" جملة الخصائص أو المواصفات التي تعبر بدقة وشمولية عن أن نظام البحث التربوي فاعل في رصد وتشخيص المشكلات التربوية في الواقع الاجتماعي والتعليمي، وقادر على التنبؤ بها في المستقبل بما يمكنه من رفع مستوى المنتج التعليمي في المؤسسات التعليمية والجامعية، ويتطلب ذلك بالضرورة جودة الباحثين فيه، وجودة إدارته، وجودة العلاقة بين المجتمع ونظام البحث التربوي(غنايم،٢٠١٤،ص.١٣٧)، ويعضد ذلك الطرح تعريف راضي الذى يشير إلى "مدى ملاءمة مخرجات البحث التربوي لتوقعات المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة البحثية"(راضي، ٢٠١٢،ص.٧١٦)، وتعريف أرنوط الذى يشير إلى توفر معايير ومؤشرات في البحوث التربوية سواء في عملية البحث أو نتائجه، مما يمكن البحوث العلمية من اجتياز الاختبار شديد التمحيص والتدقيق من الأقران المعترف بهم في مجال تخصص هذه البحوث، ويكون لها تأثير كبير في تطوير المعرفة التربوية،

ويقدم مساهمة مفيدة للمجتمع على المدى القصير أو الطويل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (أرنوط، ٢٠٢٠،ص. ١٤).

بينما يشير فريق آخر إليها بالتميز البحثي، ووفقا لهذه الرؤية تعرفه عبد السلام بأنه إيداع معرفة علمية وفنية جديدة ذات جودة عالية، ونقل تلك المعرفة للمستخدمين والمجتمعات، وتسويق واستثمار تلك المعرفة (عبد السلام، ٢٠١٦، ص.٣٢٥)، بينما تشير أرنوط إلى أنه جودة العملية العلمية التي تشمل جميع جوانب تصميم الدراسة؛ على وجه الخصوص، ذلك الحكم المتعلق بالتطابق بين المنهج المستخدم وأسئلة البحث وعينته وقياس النتائج والحماية من التحيز المنهجي والتحيز غير النظامي والخطأ الاستدلالي (أرنوط، ٢٠٢٠، ص. ١٠).

ويلاحظ من خلال العرض السابق أن تعريفات جودة البحث التربوي تدور حول ما يلي:

- جودة المعرفة التربوية التي تسهم في ترقية المعرفة الإنسانية.
- فاعلية البحث التربوي في رصد وتشخيص المشكلات التعليمية.
- نشر الإنتاج التربوي في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع.
- ملائمة مخرجات البحث التربوي لتوقعات المستفيدين.
- عملية مستمرة يتم من خلالها تحسين الأداء التعليمي وتحقيق مبدأ المحاسبية.
- تمييز البحوث الجيدة عن غيرها وفق مؤشرات ومقاييس معتمدة من هيئات ضمان الجودة والاعتماد.

وعلى ضوء العرض السابق يمكن تعريف جودة البحث التربوي بأنه جملة المعايير والمؤشرات التي تشير إلى فاعلية البحث التربوي في رصد وتشخيص المشكلات التربوية في الواقع والقدرة على التنبؤ بها مستقبلا، مما يفضي إلى جودة المعرفة التربوية، وما يتطلبه ذلك من جودة الباحثين وجودة الإشراف وجودة النشر.

معايير جودة البحث التربوي:

أضحى وضع معايير ومؤشرات يمكن من خلالها الوقوف على جودة البحث التربوي عملاً مهماً لما للبحث التربوي من أهمية في الارتقاء بالسمعة الأكاديمية للجامعة من ناحية، ولما له من دور في تحقيق نوع من الرضا والثقة بين المجتمع بطوائفه المختلفة وبين الجامعة من ناحية أخرى، ولذا أولت كثير من الهيئات والدراسات أهمية كبرى بمعايير جودة البحث التربوي سواء على مستوى الاعتماد المؤسسي أو البرنامجى وخصصت له معايير ومؤشرات تقيسه، فقد حددت دراسة أرنوط (٢٠٢٠) المعايير الآتية لتقييم جودة البحوث العلمية:

- الجودة Quality: مجموع تصنيفات الجودة للدراسات الفردية التي تستند إلى مدى التقليل من التحيز في تصميم الدراسة.

- الكمية Quantity: عدد الدراسات، وحجم العينة، والقدرة الإحصائية لتصميم الدراسة في الكشف عن التأثيرات ذات المغزى والدلالة، وحجم هذه التأثيرات التي تم الوصول إليها.
- الاتساق Consistency: إلى أي مدى يتم الوصول لنتائج مماثلة بالنسبة لأي موضوع معين، إذا ما استخدمت تصاميم دراسة مماثلة أو مختلفة.

ورصدت دراسة خلف (٢٠١٥) مجموعة من المعايير الحاكمة لجودة البحث والتربوي، وقد تمثلت أهم هذه المعايير فيما يلى: أصالة مشكلة البحث العلمي وحداثة موضوعه، عمق التحليلات وجودة أدوات وأساليب معالجة البحث العلمي، مدى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية، إجرائية التوصيات وانسجامها مع موضوع البحث العلمي، توجيه الأبحاث إلى التطوير وابتكار الجديد وإثراء المعرفة، توجيه برامج الدراسات العليا لتلبية حاجات السوق والمجتمع، زيادة معدل البحوث العلمية ونشرها في المجلات العالمية، توفر البحوث التقويمية لقياس فعالية المؤسسة الجامعية، والإعداد العلمي الجيد لطلاب الدراسات العليا.

وصنف لخضاري (٢٠١٦) معايير جودة البحث العلمي إلى صنفين، تمثل الصنف الأول في المعايير الموضوعية؛ وهى تتعلق بنوعية مشتملات البحوث ومتضمناتها، ومن بين أهم المؤشرات الدالة عليها الأمانة العلمية في الطرح والإخراج ونسبة المعلومات والأفكار لأصحابها، التحلي بالموضوعية والابتعاد عن الذاتية والتجرد من الأحكام المسبقة، الجدية في البحث والسعي لبذل كل الجهود الممكنة واستغلال كل الفرص المتاحة، الدقة والابتعاد عن العموميات، تحديد الأهداف واتباع المنهجية العلمية الرصينة والتوفيق في اختيار المناهج العلمية تبعا لما تقتضيه طبيعة وموضوع البحث، التوفيق في اعتماد المقاربات المنهجية، وانتقاء الإطار النظري المناسب للبحث.

بينما تمثل الصنف الثاني في المعايير الشكلية؛ وهي تتعلق بنوعية إخراج البحوث في شكلها النهائي، ومن بين أهم المؤشرات الدالة عليها مراعاة الاهتمام بالجوانب الشكلية في إعداد وإنجاز البحوث العلمية، إتقان العمل والاستفادة الأمثل من البرمجيات الحاسوبية والتقنيات الإلكترونية المتاحة، خلو البحث من الأخطاء بأنواعها الإملائية والنحوية والمطبعية، الإخراج الجيد للبحث وفقا لما تقتضيه طبيعة البحث، الابتعاد عن الزخرف والتلوين وغير ذلك من صور التزيين وأشكاله.

وقد حظي وضع معايير لجودة البحث التربوي باهتمام هيئات الجودة والاعتماد، فقد خصصت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر وثيقة قومية لمعايير تقويم واعتماد كليات التربية بمصر، وقد اشتملت هذه الوثيقة على بعض المعايير المتعلقة بالبحث التربوي تمثلت في المعايير التالية:(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٠)

- خطة البحث التربوي، وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار في وجود خطة موثقة للبحث العلمي بالكلية وفقاً لاحتياجات المجتمع، ارتباط خطة البحث العلمي بالكلية بخطة الجامعة في هذا المجال، اتفاق خطة البحث العلمي بالكلية مع الإمكانيات البشرية والمادية لها.

- يتميز البحث التربوي بالكفاءة والجودة، وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار في توفير الأجهزة والأدوات والخامات الضرورية لتنفيذ خطتها البحثية، تشجيع الباحثين في التخصصات المختلفة لإجراء بحوث مشتركة، تشجع الهيئة المعاونة على نشر أجزاء من رسائل الماجستير والدكتوراه بمجلات علمية محكمة، تنفيذ برامج لتنمية المهارات البحثية للهيئة المعاونة، وجود آليات واضحة ومحددة لمراقبة التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي.
- يسهم البحث التربوي في دعم وتعزيز العملية التعليمية بالكلية، وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار في تحديد منهجية البحث العلمي وأخلاقياته كأحد أهداف التعلم المستهدفة، الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تصميم وتطوير مناهجها الدراسية.
- يتوفر لدى الكلية أنشطة علمية مختلفة ومتعددة، وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار في تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل علمية محلية ودولية، دعم الباحثين وتشجعيهم للمشاركة في المؤتمرات والندوات والورش العلمية الخارجية.

ثم أصدرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر إصدارا حديثا يتناول جودة وتقويم مؤسسات التعليم الجامعي، وقد تضمن معيارا لجودة البحث العلمي، وعلى الرغم من أنه للبحث العلمي فإنه ينسحب على البحث التربوي، وتمثلت أهم مؤشراته فيما يلي:(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٥، ص.٤١)

- وجود خطة بحثية معتمدة تسهم في تحقيق رسالتها وتخدم التوجهات القومية وتعكس الاحتياجات المجتمعية.
- توفير وتنمية موارد البحث المالية والمادية ودعم الباحثين بما يحقق الخطة البحثية.
- تشجيع الشراكة بين التخصصات المختلفة في مجال البحوث.
- الالتزام بأخلاقيات البحث التربوي وحماية الملكية الفكرية.
- خلق مناخ داعم للأنشطة العلمية والابتكار.
- وجود مؤشرات لقياس فاعلية البحث التربوي.
- الإنتاج البحثي في نمو مستمر ويتناسب مع أعضاء هيئة التدريس.

ويتضح مما سبق أن معايير جودة البحث التربوي تظهر في الإنتاج العلمي المتميز سواء كان ذلك في مقالات أو دراسات منشورة، حيث يعد هذا الإنتاج مؤشرا أو مقياسا للجودة، خاصة إذا كانت هذه المقالات أو الدراسات منشورة في مجلات جيدة وحسنة السمعة، إضافة إلى باحثين لديهم القدرة على التحليل والنقد والتجديد والإضافة ورصد القضايا والمشكلات الملحة والواقعية، وكى يمكن الوقوف على أهم معايير جودة البحث التربوي فإن البحث يجد من المهم بمكان عرض اهم مقومات البحث التربوي

الجيد، وتحديد أهم المعايير التي يرتكز عليها تلك المقومات على النحو الآتي:

(١) جودة الباحث التربوي:

يكاد يكون ثمة إجماع بين التربويين أن طالب الدراسات العليا يجب أن تتوافر فيه كفايات علمية وبحثية تمكنه من إنجاز بحث تربوي رصين، ولذا بات وضع ممارسات يقوم بها الباحثون التربويون من أجل الارتقاء بالبحث التربوي، وتحقيق تميزه وتدعيم تنافسيته أمرا ملحا، وقد أشارت دراسة عمار (٢٠١٥) إلى أن من أهم الجوانب المؤثرة في جودة البحث التربوي أهلية الباحث للقيام بالبحث التربوي، ومدى كفاية معرفته النظرية والتطبيقية لمفاهيم ومبادئ وطرق وأدوات وتنفيذ البحث وميوله وأخلاقياته نحو البحث، والمحافظة على دقة نتائجه.

كما يستوجب العناية بجودة الطلاب الباحثين وبمستوي الخريجين ونوعيتهم العناية بعدة أمور تقف في مقدمتها عملية انتقاء الطلاب وحسن اختيارهم وترشيحهم للالتحاق بالدراسات العليا بكليات التربية، ثم يأتي بعد ذلك دور المنهج وكيفية الإعداد وما يتطلبه ذلك من تجديد وتطوير وملاحقة لكل مستجدات العلوم والتكنولوجيا في العالم، يضاف إلى ذلك رعاية أولئك الطلاب وإحاطتهم بجو علمي أكاديمي تتوفر فيه كل متطلبات البحث والدراسة (عيسوي، ٢٠١٨).

وأكدت دراسة فتحي (٢٠١٧) أن السبيل إلى تحقيق الفعالية المنشودة للبحث التربوي الجيد، إنما يتأتى من التحام البحث التربوي بالواقع المعاش وتطوير بيئته الداخلية والخارجية وتحريكها إلى الوضع المستقبلي، ويتحقق ذلك من خلال مهارات بحثية جديدة للباحثين تتمثل في الرؤية الابتكارية للأمور، والإحساس بالآخرين، والبصيرة المستقبلية، وتوقع التغيير، والمهارة التكنولوجية، والانفتاح، وصنع القرار وقيادة الجماعات.

وقد عنيت كثير من الهيئات بتحديد بعض الممارسات والمهارات التي يجب أن تتوافر في طلاب الدراسات العليا، فقد حددت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٩) أهم الممارسات التي يجب أن تتوافر في طالب برنامج الدكتوراة فيما يلي:

أ- إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي، والعمل المستمر على الإضافة للمعارف في مجال التخصص.

ب- تطبيق المنهج التحليلي والناقد للمعارف في مجال التخصص والمجالات ذات العلاقة.

ت- دمج المعارف المتخصصة مع المعارف ذات العلاقة مستنبطا ومطورا للعلاقات البينية بينها.

ث- إظهار وعي عميق بالمشاكل الجارية والنظريات الحديثة في مجال التخصص.

ج- تحديد المشكلات المهنية وإيجاد حلول مبتكرة لحلها.

ح- إتقان نطاق واسع من المهارات المهنية في مجال التخصص. والتوجه نحو تطوير طرق وأدوات وأساليب جديدة للمزاولة المهنية.

خ- استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة بما يخدم ممارسته المهنية، والتواصل بفاعلية وقيادة فريق عمل في سياقات مهنية مختلفة، واتخاذ القرار في ظل المعلومات المتاحة.

د- توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وتنميتها والعمل على إيجاد موارد جديدة، والوعي بدوره في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة، والتصرف بما يعكس الالتزام بالنزاهة والمصداقية وقواعد المهنة، والالتزام بالتنمية الذاتية المستمرة ونقل علمه وخبراته للآخرين.

وأكدت معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٩) أن طلاب الدكتوراة يجب أن يمتلكوا حدا أدنى من المعارف والمهارات الذهنية والمهنية التي تعينهم على إنجاز عمل بحثي متميز، وقد تمثلت أهم المعارف في الفهم والدراية بكل من النظريات والأساسيات والحديث من المعارف في مجال التخصص والمجالات ذات العلاقة، أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة، المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال التخصص، مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال التخصص.

بينما تمثلت أهم المهارات المهنية والذهنية في إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال التخصص. كتابة وتقييم التقارير المهنية، تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال التخصص، استخدام الوسائل التكنولوجية بما يخدم الممارسة المهنية، والتخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.

كما وضعت جمعية البحوث التربوية الأمريكية مدونة لقواعد السلوك والمهارات التي يجب أن تتوافر في الباحثين التربويين، ومنها:(AERA,2011)

- الكفاءة المهنية من خلال السعي للحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة في عملهم؛ واستخدام الوسائل العلمية والعملية المناسبة.
- النزاهة، إذ إن الباحثين التربويين صادقون وعادلون ومحترمون للآخرين في أنشطتهم المهنية وفي البحث والتدريس والممارسة، ولا يعرضون رفاهية الآخرين للخطر.
- المسئولية المهنية والعلمية يلتزم الباحثون التربويون بأعلى المعايير العلمية والمهنية ويتحملون المسؤولية عن عملهم، كما إنهم يقدرون ثقة الجمهور في البحث.
- احترام حقوق الناس وكرامتهم وتنوعهم، يحترم باحثو التربية حقوق وكرامة وقيمة الجميع، ويحرصون على عدم الإضرار بتسيير عملهم في أبحاثهم، ولديهم التزام خاص بحماية حقوق ورفاهية وكرامة المشاركين في البحث؛ فهم حساسون للاختلافات الثقافية والأدوار في التدريس، كما إنهم يسعون جاهدين للقضاء على التحيز في أنشطتهم المهنية، ولا يتسامحون مع أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق؛ الدين؛ النوع؛ التوجه الجنسي؛ الظروف الصحية؛ الوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ أو الحالة الزوجية أو المنزلية أو الأبوية. فالباحثون التربويون في جميع

الأنشطة المتعلقة بعملهم يعترفون بحقوق الآخرين في اعتناق القيم والمواقف والآراء التي تختلف عن آرائهم، وهم يعاملون الآخرين بها كرامة واحترام

- المسؤولية الاجتماعية من خلال السعي الجاد للنهوض بالمعرفة العلمية والعملية لخدمة الصالح العام.

وقد حددت مجالس البحوث في المملكة المتحدة ست مجالات للمهارات الأساسية للباحث وهي: التعرف على مشاكل البحث، التفكير النقدي، معرفة العمل الحالي في الميدان، طرق البحث، مراجعة نقدية، التوثيق والإبلاغ..(The United Kingdom Research Councils. (2014

فالبحث التربوي الجيد سواء كان رسالة للماجستير أو الدكتوراه يتطلب توافر العديد من المهارات الأساسية لدى الباحثين؛ ليتمكنوا من إنجاز رسائلهم العلمية بنجاح وكفاءة وتميز، ومن ثم يجب على الباحثين أن يتقنوا مجموعة من المهارات الأساسية لكتابة الرسائل التربوية، وتتمثل أهم هذه الكفايات فيما يلي: (عيسوي، ٢٠١٨)

- مهارات مرحلة تحديد المشكلة وتوصيفها؛ وتتضمن: اختيار عنوان الرسالة وصياغته بطريقة سليمة وكتابة المقدمة والمشكلة وأسئلتها وصياغة أهدافها وتحديد أهمية الرسالة وصياغة فرضياتها وتحديد حدودها وتحديد مصطلحاتها.
- مهارات مرحلة كتابة الإطار النظري والدراسات السابقة؛ وتتضمن عرض الإطار النظري بشكل كامل ومناسب والكتابة العلمية وكتابة الأرقام والتواريخ وأسماء الدول وعرض الدراسات السابقة والتعليق عليها والمقارنة بينها وبين الرسالة الحالية.
- مهارات مرحلة تصميم الرسالة وتطبيقها، وتتضمن اختيار المنهج المناسب للرسالة، تحديد مجتمع البحث، اختيار العينة، تحديد متغيرات الرسالة، تحديد وبناء أدوات الرسالة، قياس صدق وثبات الأدوات المستخدمة بالطرق العلمية، تحديد الأساليب الإحصائية في معالجة بيانات الرسالة.
- مهارات مرحلة تحليل وتفسير النتائج ووضع التوصيات والمقترحات؛ وتتضمن مهارة عرض نتائج الرسالة ومناقشتها وتحليلها وكتابة التوصيات والمقترحات وكتابة ملخص ومستخلص الرسالة وكتابة ملاحق الرسالة.
- مهارات مرحلة كتابة المراجع والتوثيق، وتتضمن استخدام الاقتباسات والتوثيق وكتابة وتنظيم المصادر والمراجع بطريقة صحيحة.

ويعد انخفاض مؤشرات جودة الأداء البحثي لدى كثيرين من طلاب الدراسات العليا من أبرز المآخذ التي تحول دون تحقق جودة البحث التربوي؛ مما حدا بكثير من الغيورين على السمعة الأكاديمية من الأكاديميين التربويين إلى أن يدقوا ناقوس الخطر من أجل إيقاف ذلك التدهور ومنح الدرجات العلمية

لأناس ليسوا بأكفاء، ويفتقدون الحد الأدنى من الكفايات، إذ بات كثير من هؤلاء الباحثين معنيين بإعادة إنتاج المعرفة أكثر من نقد واقع المجتمع والسعي لتطويره.

(٢) جودة النشر العلمي:

يمثل النشر العلمي أحد مقاييس جودة البحث التربوي، وأهم آليات إثراء المعرفة التربوية والتبادل المعرفي، بل قد يكون أحد المعايير التي يتم الارتكاز عليها في بعض الجامعات من أجل استمرارية بعض أعضاء الهيئة التدريسية في مواقعها، إذ حينما يتوقف عن النشر فقد يعنى ذلك مغادرته للمكان؛ ولذا انتشرت في الجامعات المتقدمة تلك المقولة التي تدلل على ذلك، والتي تعنى النشر أو المغادرة "Publish or Perish". ويتم تقييم الجامعات والمؤسسات العلمية وتصنيفها عالميا على ضوء عدد الأبحاث التي تنشرها هذه المؤسسات، وإن كان المعدل الكمي للنشر العلمي يحظى بأهمية بالغة، إلا أن المعول عليه هو القيمة العلمية والأكاديمية للبحوث والدراسات، كذلك قيمة الأوعية التي يتم النشر ضمنها.

والنشر العلمي عملية يتم من خلالها تقديم خلاصة ما أنجزه الباحثون من عمل ومعارف، وما توصلوا إليه من نتائج سواء أكانت منشورة في أوعية ورقية أم إلكترونية من أجل المساهمة في تطوير المجتمع وحل مشكلاته (عباس، ٢٠١٩، ص. ٢٨٦)، فهو الوثيقة التي تثبت جودة البحث التربوي وأهميته، والوسيلة التي تسمح بتعميم نتائجه ونشرها بين المعنيين (الدهشان،٢٠٢٠، ص. ٥٧).

ويعد نشر الأبحاث في مجلات علمية ذات سمعة أكاديمية عالية من أهم متطلبات جودة البحث التربوي، ودليل على قوة البحث، إضافة إلى كونه يسهم في الارتقاء بالسمعة الأكاديمية للمؤسسة في تصنيف الجامعات، فقد ربطت بعض تصنيفات الجامعات بين تبوأ الجامعة مرتبة متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات وبين نشر الباحثين بها إنتاجهم العلمي بمجلات ذات معامل تأثير مرتفعة.

وتعد الدوريات العلمية من أكثر القنوات فاعلية في التواصل العلمي بين العلماء والباحثين، بل إنها قد تكون القناة الرئيسية وذلك بسبب الثقة التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي والمعايير التي يلتزم بها، إضافة إلى أن المجلة تمتاز بخصائص عديدة يأتي في مقدمتها غزارة المادة العلمية والثراء في التغطية الموضوعية والحداثة والالتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه في الطرح (الدهشان، ٢٠٢٠، ص.٦٣).

وبات جودة الدوريات التربوية باعتبارها أوعية للنشر العلمي والحفاظ على مكانتها كوعاء معلوماتي أمرا مهما ومطلبا ضروريا، ولذا عمدت كثير من المؤسسات العلمية وقواعد البيانات العالمية إلى وضع قواعد ومعايير للارتقاء بجودة البحوث المنشورة بها، فقد تمثلت المعايير المعتمدة من قاعدة البيانات الشهيرة web of Science في تقييم المجلات في أربع فئات رئيسية هي:(الصيد، ٢٠٢١، ٦٣٧)

- معايير أساسية للنشر: وتتضمن التحكيم العلمي باعتباره أحد أهم ضمانات المستوى العلمي للمجلة ومحتواها، وهو في نفس الوقت يضمن جودة الاستشهاد المرجعي، واكتمال عناصر الوصف لكل مرجع، كذلك أخلاقيات النشر إذ يتم الاستبعاد الفوري لأي مجلة مضافة إلى الكشاف أو حتى تحت التقييم يثبت أنها تمارس أية من الممارسات غير الأخلاقية في النشر، مثل: ممارسات النشر المشكوك فيه.
- المحتوى التحريري: يقوم محررو الكشاف بدراسة محتوى كل دورية مرشحة للانضمام إلى الكشاف، وتقييم ذلك المحتوى للتأكد من أنه يمثل إضافة علمية للموضوع الذي تتخصص فيه المجلة.
- التركيز الدولي: يتم تقييم المجلة من حيث التوجه الدولي، وذلك من حيث سياسة وتوجهات المجلة، تنوع جنسيات المؤلفين، وهيئة التحرير وتنوع جنسياتهم، وكذلك المجلس الاستشاري للمجلة، ومدى اشتماله على جنسيات متعددة. كذلك يهتم الكشاف بضم المجلات ذات الطابع الاقليمي، التي لا تستهدف القطاع الدولي، ولكنها تسعى إلى تغطية في إقليم محدد، مثل الوطن العربي، وينطبق على المجلات الإقليمية نفس المعايير، حيث يجب أن توفر بيانات المقالات باللغة الانجليزية على الأقل، الاستشهادات المرجعية كذلك بالإنجليزية.
- تحليل الاستشهادات: وهذه العملية تعد المنتج الأساسي للكشاف حيث إنه كشاف للاستشهادات المرجعية، ويتم تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في كل مقال، ويتمكن الكشاف من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية من تقييم المجلات ومعرفة مدى تأثيرها.

كما تتمثل أهم معايير تقييم جودة الدوريات العلمية وفقا لقاعدة البيانات الشهيرة Scopus فيما يلي:(إبراهيم، ٢٠٢١)

- سياسة المجلة: ويدخل في نطاق المجلة من حيث سياستها التحريرية ما يلي: سياسة التحرير، نوع التحكيم العلمي الذي يتم في المجلة، التنوع الجغرافي لهيئة التحرير والمحكمين، التنوع الجغرافي للمؤلفين.
- جودة المحتوى: ويتم تقييم المجلات وفقا لمدى قوة إسهام المحتوى في المجتمع الأكاديمي، ومدى توافق محتوى المقالات مع النطاق والأهداف المحددة للدورية وبجودة أكاديمية عالية، وأن تكون الجداول والأشكال ف المقالات واضحة ومهيأة بشكل جيد ضمن محتوى المقال، وأن تكون لغة المقالات وقواعدها سليمة ومحتوى المقالات منظم ويسهل قراءته وفهمه.
- انتظام النشر: إذ يجب ألا تتأخر المجلة عن الموعد المحدد لها للصدور.
- الإتاحة على الخط المباشر: وتتضمن معايير إتاحة محتوى المجلة على الإنترنت ما يلي: هل المحتوى الكامل للمجلة متاح على الإنترنت، جودة الصفحة الرئيسية للمجلة، وجود واجهة تعامل باللغة الإنجليزية.

ويرجع تبوأ مجلات قاعدتي Scopus و web of scienceمستوى عاليا من الجودة إلى سياستهما التقييمية المعتمدة على سياستها التحريرية، كالتحكيم وما يتبعه من إجراءات كالتعتيم والتنوع الجغرافي والتخصصي للمحكمين، والتقيد بأخلاقيات النشر ومحاربة السلوكيات غير المرغوب فيها كالاستشهاد الذاتي والانتحال، وتقيدها بالجوانب الشكلية لا سيما تلك التي تمس وضوح عنوان المجلة والمقالات، ووجوب توثيق بيانات مسؤولية التأليف والمستخلصات والقوائم البيبليوغرافية. والضوابط على المحتوى التحريري للمجلة الذي يدخل ضمنه العديد من النقاط أهمها توجهها الدولي كتنوع جنسيات المؤلفين والمحكمين، وتحليل الاستشهادات المرجعية للمقالات العلمية وتأثيرها. (الصيد، ٢٠٢١، ص.٦٣٩).

وقد حصرت بعض الدراسات معايير جودة الدوريات التربوية في جانبين أساسين هما:(خليفة، ٢٠١٧)، (الدهشان وحسين، ٢٠٢٠)

أ- معايير السياسات والنشر:

وهي تنطوي على الجوانب الشكلية المتعلقة بإخراج الدوريات ونشرها سواء كانت ورقية أو إلكترونية، وكذلك تتعلق بالسياسة التحريرية للمجلة مثل: التحكيم العلمي وسياسة النشر، وأجور النشر، شكل المقالات، لغات النشر، سياسة كشف السرقات العلمية، حقوق الملكية الفكرية، هيئة التحرير وتشكيلها وتوزيعه الجغرافي، سياسة الوصول الحر في حالة الدوريات المجانية.

ب- معايير المحتوى وتأثيرها:

وهي ما تعرف بالقياسات الببليومترية وهي مجموعة من الأدوات التي يتم تطبيقها على الدوريات بهدف قياس جودة المحتوى، ومدى تأثيره والاعتماد عليه، ومنها: قياسات الشبكة العنكبوتية، تحليل السجلات الإلكترونية لمواقع الدوريات وغيرها، معامل التأثير الذي يقيس الأهمية النسبية لمجلة أو مقالة نشرت في مجلة أو في الأدبيات الاجتماعية من خلال دراسة عدد الاستشهادات المرجعية لها.

ويلاحظ أن ثمة علاقة إيجابية بين جودة محتوى النشر وبين تبنى القضايا المجتمعية إذ رصدت دراسة الدهشان (٢٠٢٠) عددا من المعايير التي تؤكد على ذلك وتتماهى مع الاتجاهات الحديثة في جودة محتوى النشر وتتمثل فيما يلي:

- وضع خريطة بحثية لكل مؤسسة أكاديمية ولكل قسم من أقسامها يتم من خلالها تحديد القضايا والمشكلات التي يحتاج المجتمع إلى دراستها اضافة تحديد التوجهات المستقبلية في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة.
- تشجيع الدراسات والبحوث البينية، والدراسات البينية هي بحوث علمية معمقة، لا يقنع أصحابها بالاكتفاء بالتخصص الدقيق؛ منفردا، بل يتوخون الكشف عن مناطق التخوم: (التجاور، التلاقي، التقاطع، التشابك، التقارب بين العلوم، وهي دراسات تجمع بين النظرة التخصصية الدقيقة، والنظرة الموسوعية الشاملة، وتؤمن بالتكامل المعرفي بين كافة العلوم، في إطار ما يسمى التكامل المعرفي وتداخل وتعقد المشكلات في العلوم الانسانية والاساسية على حدا سواء

- تركيز الاهتمام بنشر البحوث والدراسات التي تتناول دراسة مشكلاتنا الحقيقة والواقعية وتقديم حلول لها، ليس تقديم حلول علمية وعملية المشكلات آنية، ولكن ايضا لحل مشكلات استشرفتها الدراسات المستقبلية في مجال العلوم الاجتماعية أو الطبيعية.

وعلى الرغم من المساعي و الجهود الحثيثة لتجويد أوعية النشر التربوي بالدول العربية فإنها تصطدم بالعديد من التحديات و العوائق التي تؤثر سلبا على جودة النشر التربوي، إذ لا تلتزم بعض أوعية النشر بالمعايير المتعارف عليها عالميا، مما يؤثر سلبا على تصنيفها ضمن المجلات العالمية التي لها معامل تأثير عال، كذلك افتقاد بعض الدوريات التربوية في البيئة العربية للمصداقية؛ مما ساهم في انخفاض جودتها، إذ تفتقد تلك الدوريات لعملية التدقيق والتحكيم والمراجعة الجادة، فغالبا ما تكون الموافقة سريعة على الأبحاث المقدمة دون تحكيم او مراعاة لجودة النشر مما قد يؤدى إلى نشر أبحاث خادعة ولا معنى لها. كما تروج بعض هذه الدوريات لنفسها من خلال معايير وهمية تعتمد على جودة الموقع الإلكتروني الخاص بها أكثر من جودة المحتوى من أجل الحصول على درجات تقييم مرتفعة تحفز بها الباحثين على النشر عبرها.

فقد أرجعت دراسة (أبو شديد وبوزيد، ٢٠١٩) عدم وجود ضمانات لجودة المقالات التي تنشرها الدوريات العربية إلى التراجع في نوعية التحكيم، إذ إن بعض المحكمين لا يأخذون عملية التحكيم بجدية بخاصة في بحوث العلوم الاجتماعية والسلوكية، وأنهم يركزون على الشكليات دون وضع الملاحظات الجوهرية التي قد تفيد الباحث، فضلا عن انتشار ظاهرة النشر الضيق وحتى عدم إخضاع المخطوطات أحيانا للتحكيم إما تشجيعا للكتابة، أو لحجب التحكيم عن أعضاء هيئة التدريس ممن هم في رتبة أستاذ.

كما يشكل تحيّز المحكمين إشكالية أخرى تؤثر سلبا في جودة النشر، إذ قد تؤدي دوراً رئيسياً أثناء مراجعة مقالة معينة. وقد كشفت الدراسات أن هناك تفضيلاً للتحُّيز الإيجابي على التحُّيز السلبي فكل من المحكِّمين والمحررين يفضلون المقالات التي تقدم نتائج إيجابية للنشر أكثر من تلك التي تقدم نتائج سلبية. وقد وجدت دراسات أخرى أن التحيّز يمكن أن يكون كبيراً ضد الأبحاث القائمة في البلدان الأقل نموا.(Benham and Heck,2005)

وقد شاع عبر الإنترنت صدور الدوريات الوهمية التي ينخدع بها كثير من الباحثين، فقد أشارت دراسة حافظ (٢٠١٧) أن مصر والعراق والسعودية تتصدر قائمة الدول العربية التي وقع باحثوها ضحية النشر في الدوريات الزائفة، كما أشارت دراسة الزهيري (٢٠١٨) إلى أن كثيرا من مؤشرات مقاييس جودة المحتوى لا تزال بعيدة عن إعطاء تقييم دقيق ومنصف لجودة الإنتاجية العلمية للباحثين.

(٣) جودة الإشراف العلمي:

يعد الإشراف العلمي عملية فنية يقوم بها أحد أعضاء هيئة التدريس أو أكثر في تخصص ما بناء على ما لديهم من خبرات ومهارات وكفاءات، يقوم خلالها بتعهد أحد الباحثين من طلاب الدراسات العليا

بالرعاية والتوجيه والدعم والمساندة في مشروع بحثي بهدف الحصول على درجة علمية، ويتم اختياره في ضوء معايير محددة وواضحة تنظم العلاقة، تحقيقا لجودة وفعالية عملية الإشراف ومن ثم جودة المخرجات البحثية (عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص. ٣٤٥).

وينظر إلى الإشراف العلمي على أنها عملية متعددة الجوانب العناصر، إذ يصعب الفصل بين عناصرها، فهي عملية تعليمية لأنها تقدم للباحثين حقائق ومفاهيم ومعلومات جديدة، وهي عملية تنسيقية لأنها تتم ضمن إطار منسق وتعاون وثيق بين كل الأطراف المعنية، وهي عملية استشارية لأنها تقدم اقتراحات وبدائل للباحثين، وهي عملية علمية فنية وأخلاقية وإنسانية في آن واحد وتحتاج إلى مشرف أكاديمي متخصص تتوافر لديه جملة من القدرات والكفايات والمهارات بما يتيح له عملية التفاعل والإشراف وتحقيق الإنجاز المطلوب (دياب، ٢٠١٣، ص. ٨).

ولذا، تعد جودة الإشراف العلمي على الرسائل البحثية محورا مهما من محاور جودة البحث التربوي، إذ تتوقف جودة البحث التربوي على جودة وكفاءة العملية الإشرافية، كما أن انخفاض جودة عملية الإشراف قد تؤثر سلبا على الباحث وتفقده الثقة في قدراته؛ مما يجعل المخرجات البحثية تجنح نحو التقليد والنقل، وكبح جماح الباحثين نحو الإبداع والنقد، ويضعف ثقة المجتمع بالبحوث التربوية.

وقد نال الإشراف العلمي على الرسائل البحثية اهتمام ثلة من الدراسات رصدت خلالها بعضا من المعايير التي تحقق كفاءة عملية الإشراف باعتبارها محورا مهما لتجويد البحث التربوي، منها دراسة (زيان، ٢٠٠٧) التي قدمت مجموعة من المعايير التي تسهم في تحقيق جودة عملية الإشراف العلمي، وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق الموضوعية والحيدة والمساواة والنزاهة في التعامل مع الطلاب من خلال وجود قواعد عمل موحدة تنظم طرق وأساليب التعامل مع الطلاب، والتوازن بين مصالح الطالب وسمعة القسم العلمية، وتنحية الأمور الشخصية والخاصة مثل: الخلافات والتحيزات، والمجاملات، والمحسوبية، والواسطة.
- توفر الكوادر الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لعملية الإشراف، وتمثلت أهم مؤشراته في اتفاق تخصصات المشرفين مع البحوث التربوية التي يشرفون عليها، والتناسب بين العبء التدريسي والإشرافي.
- المشاركة الحقيقية بين الطالب ولجنة الإشراف عليه في تحمل المسئولية عن العمل العلمي، ويعبر عنها شجاعة الاعتراف المشترك بالأخطاء والسلبيات، الشعور المشترك بالمسئولية المتبادلة، الحرص المشترك على التميز والجودة.
- فعالية الإشراف والتوجيه واستمراريتهما من خلال القيام بمجموعة من الوظائف الأكاديمية والإدارية والإنسانية مثل: انتظام واستمرارية التوجيه والإرشاد الطلابي وفقا لخطة زمنية معلنة، مساعدة الطلاب في التغلب على الصعوبات التي تقابلهم أثناء الدراسة والبحث.

وتوصلت دراسة (عبد السلام، ٢٠١٣، ص. ١٥٠) إلى بعض معايير جودة عملية الإشراف العلمي وتمثلت فيما يلي:

أ- ضمان الرقابة على أداء المشرفين بما يضمن تحقيق الممارسة للأداء البحثي داخل المؤسسة.

ب- أن يتمتع الإشراف بخبرة متميزة في تحقيق الباحث الدقيق من خلال نشر العديد من الأعمال.

ت- أن يتم تقييم الباحث من قبل المشرفين على قدرات الباحثين العلمية ورصانة خطته البحثية وخبراته التعليمية

ث- أن يكون لدى فريق الإشراف خبرات في الاشراف العلمي

ج- لا يزيد عدد الطلاب الباحثين عن عشرة باحثين لدى المشرف الواحد.

ح- على فريق الإشراف تقديم الدعم العلمي والمعنوي للطالب الباحث في مراحل التعليم.

خ- توجيه الباحثين نحو قضايا المجتمع وخطة البحث وخريطة البحث

د- على فريق الإشراف تقييم تقدم الباحث مع تقديم دعمهم المستمر لتنمية المهارات البحثية والشخصية.

وقد أكدت دراسة الضبع، والحنفي (٢٠٢١) أن الشراكة البينية للإشراف العلمي التي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة تعد أحد المداخل التي تسهم في جودة الدراسات العليا. ويلاحظ مما سبق أن توجيه الإشراف للطلاب نحو قضايا المجتمع والخطط البحثية التي تتبناها الأقسام الأكاديمية مطلب مهم لرفع كفاءة البحث التربوي وتجويده، فالارتقاء بالبحث التربوي العربي يتطلب التوسع في إجراء الدراسات البينية التي تجمع تخصصات مختلفة فكثير من القضايا والمشكلات التربوية يصعب حصرها في تخصص واحد لتعدد أبعادها ومتغيراتها وتشابكها (الدهشان، ٢٠١٤، ص. ٦٢).

وثمة عوامل متعددة تقف وراء تدنى جودة الإشراف العلمي في كثير من المؤسسات الأكاديمية، ومن أهمها: كثرة الأعباء التي تقع على كاهل كثير من المشرفين لا سيما الأعباء التدريسية وما يتعلق بها من امتحانات وكنترولات، وكذلك عدم مراعاة التخصص الدقيق عند توزيع مهمة الإشراف على الرسائل، وعدم امتلاك بعض المشرفين للمهارات والكفايات المطلوبة لعملية الإشراف.

كما يعد من أبرز العوامل التي تفقد عملية الإشراف جوهرها وتقود إلى توتر تلك العلاقة النظر إليها على أنها علاقة قوة وسيطرة بين شخصين مختلفين، وتوقعات مختلفة، وتحيز وتعصب بعض المشرفين لآرائهم، مما يحدث الصراع بينهما (عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص. ٣٩٢).

وعلى ضوء ما تم طرحه من مقومات لجودة البحث التربوي، وما طرحته دراسة إسماعيل (٢٠١٢) يمكن صياغة بعض المعايير والمؤشرات التي تمثل جودة البحث التربوي على النحو الآتي:

أ- مساهمة البحث التربوي في تطوير المجتمع، ويعبر عن هذا المعيار عدد من المؤشرات منها ما يلي:

- أن يسهم البحث التربوي في حل قضايا ومشكلات المجتمع.
- أن تسهم الأبحاث التربوية في تطوير العملية التعليمية.
- أن يعزز البحث التربوي المواطنة والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع.

ب- – وجود خطة بحثية بالقسم/الكلية وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار فيما يلي:

- أن تكون الخطة البحثية للقسم/ الكلية واضحة ومعلنة.
- أن يشترك في وضع الخطة البحثية للقسم/ الكلية كافة الأطراف المعنية المستفيدة.
- أن تراعى الخطة البحثية للقسم/ الكلية خطة الجامعة وفلسفة الدولة.
- أن تراعى الخطة البحثية مستجدات العصر.
- أن يتم مراجعة الخطة البحثية بصفة دورية.
- أن يتسم موضوعات الخطة البحثية بالجدة والابتكارية.
- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس بشكل تكاملي في تنفيذ الخطة البحثية.

ج– النشر العلمي المتميز، ويعبر عن هذا المعيار بعض المؤشرات منها ما يلي:

- أن تنشر الأبحاث العلمية في مجلات علمية متميزة.
- أن تكافئ المؤسسة الباحثين المتميزين مادياً ومعنوياً.
- أن يشارك الباحثون في الندوات، والمؤتمرات المحلية، والإقليمية، والدولية.
- أن تصدر المؤسسة دورية علمية محكمة بشكل منتظم.
- أن تعقد المؤسسة مؤتمرا علميا سنويا حول المستجدات العلمية والقضايا المجتمعية.

د– الالتزام بأخلاقيات البحث التربوي وتتمثل أهم المؤشرات المرتبطة بهذا المعيار في:

- أن يتسم البحث التربوي بالموضوعية والحياد.
- أن يراعى البحث التربوي أخلاقيات المجتمع وتشريعاته.
- أن يرتكز البحث التربوي على مبدأ الحرية الأكاديمية في تناول القضايا ومعالجتها.
- أن يراعى البحث التربوي السرية والأمانة العلمية.

وبهذا العرض يكون الباحث قد انتهى من المحور الأول

المحور الثاني: رؤية مصر ٢٠٣٠ كركيزة للبحث التربوي.

اتجهت كثير من دول العالم إلى تبنى استراتيجيات طويلة المدى ترسم من خلالها معالم وخطط لتحقيق التنمية المستدامة وتبوأ مكانة متميزة على الخريطة العالمية، ولم تكن مصر بمنأى عن هذا التوجه فقد تبنت رؤية لتحقيق التنمية المستدامة حملت اسم رؤية مصر ٢٠٣٠م تضمنت عددا من الأهداف

ومؤشرات الأداء يتم تحقيقها نهاية عام ٢٠٣٠م، وتكون إطارا منظما لكل الخطط التنموية خلال الفترة منذ فبراير ٢٠١٦م وحتى ٢٠٣٠م.

وقد ركزت رؤية مصر ٢٠٣٠م، فيما يخص التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية للاستدامة، هي بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد بيئي، وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على وحدة هذه الأبعاد ودعم بعضها البعض ، كما تعكس هذه النظرة ثلاثية الأبعاد وجود نقاط تلاقى بين هذه الأبعاد الثلاثة، فالبعد الاقتصادي يرتبط بالعبد البيئي وكذلك البعد الاجتماعي، والتي يتعين تحقيقها بشكل متكامل يحقق الاستدامة(الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٨، ٤)، وتتمثل أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فيما يلى: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٩م، ١٧

. ١- البعد الاقتصادي، ويشمل المحاور التالية:

- محور التنمية الاقتصادية: ويهتم بأن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصاد الكلى، وبالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة ويكون لاعبا فعالا في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- محور الطاقة: بحلول ٢٠٣٠ يكون قطاع الطاقة قادرا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة، والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.
- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي: يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعا مبدعا، ومبتكرا، ومنتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.
- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

٢- . البعد البيئي، ويشمل:

- محور البيئة: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج

والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.

- محور التنمية العمرانية: بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانا وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

٣- البعد الاجتماعي: ويشمل:

- محور العدالة الاجتماعية: ويتمثل في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- محور الصحة: يتمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات، والبحوث الصحية، والوقائية عربية، وافريقيا.
- محور التعليم والتدريب: وتستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفاء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، وأن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق امكانياتها إلى أقصى مدى المواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.
- محور الثقافة: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالم المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، واكسابه القدرة على الاختيار الحر وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسا لقوة مصر.

يتضح مما سبق شمول رؤية مصر ٢٠٣٠م جوانب التنمية المستدامة الثلاثة الرئيسة (البيئة والاقتصاد والمجتمع) وترابطها وتكاملها في إطار يتسم بالضبط والترشيد للموارد، كما ان هذه

الجوانب تستهدف بحلول ٢٠٣٠م أن تكون مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة وقائم على العدالة والاندماج المجتمعي والمشاركة وذات نظام بيئي متزن ومتنوع.

التعليم قبل الجامعي ورؤية مصر ٢٠٣٠

لما كان التعليم عماد التنمية البشرية والمجتمعية، لذا استهدفت الرؤية التعليم بأنواعه الثلاثة (العام والفني والعال)، وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كلا من التعليم العام والفني تحت مظلة واحدة، فإن الرؤية حددت أهدافا استراتيجية وبرامج محددة للارتقاء بالتعليم الفني لما له من دور في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة.

وقد حددت الرؤية ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على عدد من الأهداف الفرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى ٢٠٣٠م، وهذه الأهداف الاستراتيجية هي: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، ويمكن توضيح هذه الأهداف الرئيسة والفرعية للتعليم قبل الجامعي (الأساسي والفني) على النحو الآتي: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٣٩- ١٤١).

١. تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية ويتحقق هذا الهدف في التعليم العام الأساسي من خلال تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية، تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين، التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلّم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته، تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدّمة، التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل – مكتبات – اتصال بالإنترنت – مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه)، تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً – مهارياً – وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.

بينما يتحقق في التعليم الفني والتدريب من خلال تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية، تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل، التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين، التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية، تطوير منظومة تعليم (مهني وفني وتدريب)، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل.

٢.إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، ويتحقق هذا الهدف في التعليم العام الأساسي من خلال توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية)، تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة، توفير بيئة شاملة

داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة، تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدّمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي، توفير خدمة تعليمية متميّزة موجّهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً.

بينما يتحقق في التعليم الفني والتدريب من خلال توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط، تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية، تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع.

٣. تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، ويتحقق هذا الهدف في التعليم العام الأساسي من خلال تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية، تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح منافسة دولياً، توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلّمين.

بينما يتحقق في التعليم الفني والتدريب من خلال تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، تحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب.

ويلاحظ من خلال العرض السابق:

- أن مصر قد اتخذت خطوات جادة نحو رفع جودة التعليم، وقد تمحورت هذه الجهود حول نظام التعليم الجديد وإدخال تعديلات على المناهج وثقافة التعليم والاتاحة، ويمكن قياس مدى كفاءة خطط التنمية الراهنة في مجال التعليم على الوفاء بالأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال خمسة عناصر أساسية تشكل جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وهي العدالة وتكافؤ الفرص، الجودة والتنافسية، التعليم مدى الحياة، استخدام التكنولوجيا، وبناء القدرة على الابتكار، ارتباط التعليم والبحث العلمي بالتنمية.
- تتواءم الرؤية الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة الذى ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، كما تعد ركيزة ينطلق منها البحث التربوي الجيد في تناول القضايا المجتمعية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام المعايير الدولية والتركيز على التعليم مدى الحياة، والتركيز على المساواة في التعليم، وزيادة الاستثمار في البينية التحتية.,

المحور الثالث: قضايا التعليم قبل الجامعي.

يواجه التعليم قبل الجامعي عددا من التحديات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه؛ بما ينعكس سلبيا على تقدم ورفاهية المجتمع، وقد استقر في الأدبيات التربوية أن ثمة مصادر أساسية تعكس احتياجات

المجتمع الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها في استنتاج الموضوعات البحثية المرتبطة بالمجتمع وهي المشكلات المجتمعية والقضايا الحيوية المعاصرة إضافة إلى أهداف ومؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

وتشير القضايا التعليمية إلى مجموعة الأفكار والظواهر والأحداث والموضوعات محل الجدل المتعلقة بالمسائل التعليمية، التي يبحثها الأكاديميون والباحثون التربويون للوقوف على تأثيراتها على المنظومة التعليمية وصلاتها بعناصر ومركبات الفعل التربوي.

وتتصل القضية التربوية بما يمكن أن يفرزه الميدان التربوي من مشكلات تخص بيداغوجيا المعارف المقدمة أو سمات المتعلم وأدوار المعلم، ونوعية البرنامج المدرسي، وحيوية الإدارة وقدرتها على التأطير والتكوين والإشراف على الامتحانات، وضبط النظام المدرسي والعناية بالمناخ المدرسي وتفعيل الأنشطة المدرسية ذات العلاقة بالتعلم المدرسي، إلى جانب أهمية المقارنة بين النظم التربوية المختلفة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها، بهدف التطوير وتدارك النقائص المختلفة (واكد، ٢٠١٩).

وقدم إسماعيل (٢٠١٣) أهم المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات القضايا التعليمية، والتي تتمثل فيما يلي:

- أن تمثل القضية مشكلة حقيقية، حيث إن هناك بعض القضايا التي تمثل مشكلات حقيقية تقف عائقا أمام تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع، مثل قضايا: الأمية، والبطالة، والتمويل، بينما هناك بعض القضايا التي ينبغي ألا تسبب أدني مشكلة، مثل: قضية الزيادة السكانية.
- أن تمثل القضية مشكلة عامة يعاني منها معظم أبناء المجتمع، وتستحق توجيه الإنتاجية العلمية إليها.
- خطورة الآثار المترتبة عن القضية، إذ هناك بعض القضايا التي قد يكون لها انعكاسات كبيرة وتداعيات خطيرة على المجتمع أفرادا ومؤسسات.
- معلومية أسباب القضية، فهناك بعض القضايا المجتمعية رغم أهميتها، إلا أنها ليست كذلك. من حيث الدراسة، لأن أسبابها قد تكون معلومة لدى الجميع مثل قضايا: كما أن هناك بعض القضايا الأخرى التي قد تكون أسبابها غير معلومة ومن ثم فهي تستدعي البحث والدراسة، مثل قضايا: الانفلات الأمني، وتغير منظومة القيم، وضعف الخطاب الديني.
- نصيب القضية من الدراسة والبحث، فبعض القضايا رغم أهميتها، قد تكون حظيت بنصيب كبير من الدراسة والبحث قديما أو حديثا من زوايا مختلفة، وفي نفس الوقت هناك بعض القضايا المجتمعية التي لا تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، مثل قضايا: الفقر، المرض، الطائفية، انخفاض المكانة الاجتماعية للمعلم.
- التوقيت المناسب لدراسة القضية، فبعض القضايا المجتمعية لا تحتاج إلى تسكين، كما أن هناك بعض القضايا، رغم أهميتها، يمكن إرجاء معالجتها لفترة من الوقت لحين توفر الإمكانات

المادية والبشرية اللازمة، مثل قضايا الإصلاح الاقتصادي، والتأمين العلاجي، والتلوث، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وقد أشارت عديد من الدراسات والخطط الاستراتيجية إلى أهم القضايا التعليمية التي تواجه التعليم قبل الجامعي في مصر في الحقبة الأخيرة، فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/ ٢٠٣٠م عددا من القضايا التي تواجه التعليم المصري، ومنها قضية الإتاحة، وقضية النظم

كما حددت دراسة (بركات ورمضان وأبو المجد، ٢٠٢٠) أهم قضايا التعليم العام على ضوء المضابط القانونية لمجلس الشعب من ١٩٨١ – ٢٠١٠ وتمثلت في محو الأمية وتعليم الكبار، التسرب من التعليم العام، الدروس الخصوصية، كثافة الحجرات الدراسية، الكتاب المدرسي وتطويره، تأهيل المعلمين، التعليم الأساسي، الثانوية العامة الحديثة والقديمة، الغش الجماعي في الثانوية العامة، كادر المعلمين لتحسين الوضع الاقتصادي، ويمكن استعراض أهم القضايا التي تواجه التعليم قبل الجامعي على النحو الآتي:

(١) جائحة كورونا وتداعياتها التعليمية:

تعد جائحة كورونا الجائحة الأكثر فتكا بالإنسان، فقد أصابت العالم بشلل تام وأدت إلى اضطراب في الحياة اليومية، ودفعت الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل تعزيز التباعد الاجتماعي، كما فقدت الإنسانية ملايين البشر، وقد كانت بدايات الجائحة من الصين في ديسمبر ٢٠١٩ ثم سرعان ما انتشرت في كافة ارجاء المعمورة.

وقد هددت تلك الجائحة التعليم بأزمة هائلة ربما كانت هي الأخطر في زماننا المعاصر. فحتى أبريل ٢٠٢٠، تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في انقطاع أكثر من ١.٦ مليار طفل وشاب عن التعليم في ١٩٤ بلداً، أي ما يقرب من ٩١.٣٪ من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم، كما أغلقت الدولة المصرية المدارس والجامعات وقد بلغ عدد الطلاب المتضررين من الإغلاق بنهاية يونيو ٢٠٢٠م حوالي ٢٦ مليون متعلم. وأشارت دراسة البنك الدولي أن جائحة كورونا هددت التقدم المحرز في مجال التعليم في جميع انحاء العالم من خلال صدمتين هما: الاغلاق شبه العالمي للمدارس على مستوى جميع المراحل، الركود الاقتصادي الناجم عن التدابير مكافحة الجائحة (البنك الدولي، ٢٠٢٠).

وقد عنيت عديد من الدراسات (الشهراني، ٢٠٢١) و(البنك الدولي، ٢٠٢٠) برصد آثار جائحة كورونا على العملية التعليمية، والتي جاء من أهمها إغلاق المدارس مما أدى إلى اتساع الفجوة لتحقيق مبادئ التعليم ومنها ضعف تكافؤ الفرص التعليمية، وزيادة الفاقد التعليمي نتيجة لضعف انضباط الطلاب داخل التطبيقات التربوية، وغياب التحضير الجيد للتحول نحو تطبيقات التعليم عن بعد مما أدى إلى ضعف مهارات التعلم التقني ليتمكن الباحث من الاستفادة منها، وسوء حالة تغذية الطلاب، وتراجع الصحة النفسية للطلاب، وزيادة معاناة الطلاب، وزيادة معدلات التسرب وخاصة بين الفئات المحرومة، إضافة إلى تدني جودة التعليم والتدريس، وإغلاق المدارس الخاصة، وتوقف الأنشطة الطلابية الصفية واللاصفية

وتراجع رأس المال البشري الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة. لقد أدى التأخر في بدء العام الدراسي أو انقطاعه إلى حدوث اضطراب كامل في حياة العديد من الأطفال، وأهاليهم، ومعلميهم.

ولجأت معظم الدول إلى اتخاذ إجراءات لتعويض انقطاع الطلاب عن المدارس ولضمان استمرارية تعليمهم، وذلك بالتحول إلى الدراسة المنزلية عبر منصات التعليم عن بعد، وقد قاد ذلك إلى افتقاد المنظومة التعليمية لأهم أركانها المتمثلة في التفاعلية المباشرة بين المعلمين والطلاب والطابور اليومي، والانضباط الصفي، ولم يبق من شكل التعليم إلا المعارف والمعلومات التي تفرضها المدرسة على الطالب عبر منصات التعليم عن بعد دون أي اشتراطات تقيده بالوقت أو تحدد له المكان الذي يتعلم منه.

كما يعد من أهم تجليات جائحة كورونا أنها أدت إلى تغيير نظرة العالم إلى التعليم، نظرة تركز على التعلم وليس التعليم، ويقود المتعلم فيها العملية التعليمية وليس المعلم، وتستهدف افراز المبدعين، إذ قفز التعليم عن بعد بديلا قويا للتعليم التقليدي، كما ظهرت مساوئ التعليم التقليدية مثل التركيز على نظرية الامتحانات الكتابية وعدم الاهتمام بالدافعية والوظيفية. (قناوي، ٢٠٢٠، ص. ٢٢٨).

لقد بات جليا أن الاعتماد على التعليم عن بعد كبديل أو حتى مكمل للتعليم التقليدي ما بعد كورونا ستواجه التحديات الاتية:(الدهشان، ٢٠٢٠ب)

١. القصور الواضح في الوفاء بمتطلبات التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد، يحتاج التعلم عن بعد إلى بنية تحتية لتكنولوجيا الاتصالات وانظمتها بما في ذلك البرامج والأجهزة وتامين الشبكات، وهو ما تفتقده عديد من المؤسسات التعليمية، فالمؤسسات التعليمية التي ليست بها البنية القوية لا يمكنها التحول الفجائي إلى نظام التعلم عن بعد.
٢. التعليم عن بعد نخبوي، إذ إن ضعف المستوى المعيشي لغالبية السكان وعدم وصول اغطية الانترنت يؤدى إلى تقوية التفاوت الطبقي.
٣. التفاعلية في التعليم، يفتقد التعلم عن بعد لكثير من جوانب التفاعلية ونقل المشاعر والاحاسيس بين المعلم والمتعلم، مما يفقده جانبا مهما من جوانب التعلم.
٤. جمود نظم التعليم وضعف تفعيلها لكل جديد بسهولة ويسر، يذهب الدهشان إلى أن أنظمة التعليم في المنطقة العربية تتسم بالجمود بشكل كبير إذ تركز على الشهادات والتحصيل أكثر من المهارات، كما أن الهيكل التنظيمي للمؤسسات التعليمية لا يساعد على تحقيق هذا التغيير
٥. تحدى التقويم والامتحانات، إذ يعد تقييم الجوانب العملية والشفوية في المقررات وتقييم المهارات الخاصة بها أخطر التحديات التي تواجه التعليم عن بعد.
٦. التحول إلى التعليم عن بعد يزيد من حدة عدم المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث يتسبب التحول نحو التعليم عبر الانترنت في زيادة عدم المساواة في الوصول بين التلاميذ في ظل تباين واقع انتشار وسرعة الانترنت لكل دولة نتيجة لازدياد حدة الفجوة الرقمية.

ويتضح مما سبق أن مجتمعات التعلم الرسمية كانت من أكثر المجتمعات تأثرا بتفشي الجائحة، وأن تداعياتها التربوية والتعليمية لم تسلم منه الدول المتقدمة أو الفقيرة، وإن كانت المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تضررا، لقد تراجعت المهارات المكتسبة للطلاب خلال فترة الجائحة إلى نطاق مماثل لتأثير العطلة الصيفية، وأن ثمة تأثيرات سلبية للجائحة على المنظومة التعليمية ستتجلى بعد أن تهدأ عاصفتها.

(٢) قضية الجاهزية التكنولوجية للمدارس:

من أهم الأهداف التي تضمنتها رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تمكين الإنسان المصري من الوصول الى وسائل اكتساب المعرفة من خلال تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة، وتزايد الاعتماد على المصادر المفتوحة على الإنترنت التي توفر المحتوى الثقافي والمعرفي والعلمي بجودة عالية للجميع.

وتعرف الجاهزية التكنولوجية بأنها قدرة الدولة على توفير كل ما يلزم لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية مطبقة في ذلك معايير الجودة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشمل توفير البنية التحتية والشبكات الملائمة، وتعزيز القدرات والكفاءات الرقمية والمهارات الرقمية الضرورية للطلاب والمعلمين والعاملين في مجال التعليم (بغدادي، ٢٠١٩، ص.٦٦٨).

وقد رصدت بعض الأدبيات التربوية (بغدادي، ٢٠١٩) و(حسب النبي، ٢٠٢٠) عددا من مؤشرات الجاهزية التكنولوجية للمدارس، والتي تمثلت فيما يلي:

(أ) مؤشرات البنية التحتية، وهو مؤشر يوضح مدى تأثير البنية التحتية المتطورة على انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس، منها: نسبة المدارس التي تستخدم الإنترنت، نسبة المؤسسات التعليمية التي لديها اشتراكات في المكتبات العلمية الرقمية، نسبة عدد الطلبة إلى الحواسيب المتصلة مع شبكة الإنترنت، متوسط عدد أجهزة الحاسوب في المؤسسة التعليمية الواحدة، متوسط عدد أجهزة الحاسوب في المؤسسة التعليمية المتصلة بشبكة الإنترنت، نسبة المدارس التي لها موقع إلكتروني.

(ب) مؤشرات الجاهزية التكنولوجية للشبكات: وتتضمن عناصر جاهزية الشبكات النفاذ إلى الشبكة، وتوافر البنية الأساسية للشبكة، والبرمجيات، والقيادات الداعمة لها سياسة الشبكة، وتكمن في الأدوات الحالية لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المجتمع الشبكي، ويعني دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم.

(ج) مؤشر البيئة التكنولوجية: يقيس هذا المؤشر مدى ودرجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال.

(د) مؤشر الجاهزية التكنولوجية للطلاب: ويعبر عن استعداد أو قدرة الأفراد على الاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطويرها، وتندرج تحت هذا المؤشر مستوى الإنفاق على

التعليم، ونسبة الأمية، ونوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم، ومدى قدرة الطالب على دفع رسوم خدمة الإنترنت.

(هـ) الجاهزية التكنولوجية للمعلمين: وتشمل معايير الجاهزية التكنولوجية للمعلمين دمج نشاط استخدام معامل الحاسوب في أنشطة التدريس، العمل على إدارة عملية استخدام مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التكميلية مع الأفراد والمجموعات الصغيرة من الطلاب في قاعات الدراسة النظامية، تمكين الطلاب من بناء المعرفة الجديدة، وزيادة قدرتهم على التعلم بكفاءة أكبر من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وعلى الرغم من أن الجاهزية التكنولوجية للمدارس أضحت متطلبا مهما وضروريا لتحقيق التحول نحو نظام التعليم الجديد، واقع الجاهزية التكنولوجية في المدارس يشير إلى وجود فجوة رقمية بين المحافظات وعدم توافر العدالة التقنية بين القرى الأكثر احتياجا وباقي المحافظات بسبب ضعف البنية التحتية وعدم توافر شبكات الاتصالات والكهرباء، كما أوضحت بعض المسوح الاجتماعية أن التكنولوجيا الرقمية فتحت أبوابا جديدة من الاستبعاد والحرمان للبعض.

وأوضحت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ / ٢٠٣٠ أنه مازال هناك قصور في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس، إضافة إلى عدم تمكن المعلمين من مهارات الحاسوب الأساسية لتطبيق استراتيجيات التعلم النشط والتعلم التعاوني.

وأشارت دراسة (حسن، ٢٠١٧) إلى نقص كفاءة المعلمين في استخدام التكنولوجيا، فالمعلمون ليست لديهم كفاءة استخدام التكنولوجيا والإنترنت، مما يجعل من الصعب على المعلمين أن يدربوا التلاميذ على البحث والتعلم من خلال الإنترنت خاصة في القري والمحافظات الأكثر فقرا. بالإضافة إلى نقص وعي المعلمين بأهمية البحث، حيث إن المعلمين يركزون اهتمامهم فقط على المقررات الدراسية، ويكتفون بالكتاب المدرسي فقط، وأرجع التلاميذ ذلك إلى ضيق وقت الدراسة، وكثافة المناهج المقررة كما يشكل نقص الإمكانيات التكنولوجية في المدرسة عائقا في أداء المعلم، ولا يشجع على عمليات البحث.

وأوضحت دراسة بغدادي (٢٠١٩) أن ثمة ضعفا لمقومات التكنولوجيا الأساسية داخل المدارس في المناطق المحرومة والقرى الفقيرة والمهمشة، وفي الأسرة والبيئة المحيطة، ووجود فجوة رقمية بين الريف والحضر فيما يتعلق بتوفير أماكن لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات، وإتاحة مصادر المعرفة في المدرسة، وتيسير استخدامها، وعدم وجود عدالة في توزيع التكنولوجيا التعليمية على مؤسسات التعليم، وعلى مختلف بيئاتها، والقائمة على فلسفة استيعاب كافة التقنيات الحديثة، والاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات، كما أن المدارس لا تسهم في تنمية المهارات التكنولوجية للتلاميذ.

(٣) تطوير نظام الثانوية العامة:

خلال العقدين الأخيرين مر نظام الثانوية العامة بالعديد من مراحل التغيير والتطوير، حيث شمل التغيير جوانب متعددة كالتشعيب وسنواته ومجموع الدرجات وتوزيعها ونظم التقويم، كما بدأت وزارة التربية

والتعليم تطبيق منظومة تعليمية جديدة في المدرسة الثانوية العامة في مصر وذلك اعتبارا من العام الدراسي ١٨ /٢٠١٩ وذلك من الصف الأول الثانوي، وقد بدأ تطبيق هذا النظام من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية ممثلة في: التحول نحو التعليم الإلكتروني والاستفادة من بنك المعرفة المصري، والبدء في وضع خطة لرقمنه المناهج التعليمية، وتوزيع أجهزة التابلت على طلاب الصف الأول الثانوي.

وقد صدر القرار الوزاري (١١٣) بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠١٨ الذي ينص على " الموافقة على بدء تطبيق مشروع النظام التعليمي الجديد على مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي وذلك طبقا للنموذج الياباني، والصف الأول الثانوي العام بداية من العام الدراسي الجديد ٢٠١٨/ ٢٠١٩، مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك" (مجلس الوزراء المصري: ٢٠١٨).

وتنفيذا لهذا القرار بدأت وزارة التعليم في تنفيذ برنامج لإصلاح التعليم، وكان لإصلاح التعليم الثانوي العام نصيب وافر في هذا البرنامج، ومن أهم العناصر الرئيسة للبرنامج، تهيئة الظروف اللازمة لعملية التعليم، التطوير المهني للمعلمين والقيادة التربوية، وضع وتنفيذ نظام لتقييم الطلاب يركز على التعلم.، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عملية التدريس والتعلم، وإقامة البنية التحتية الرقمية على مستوى فصول الدراسة وعلى كل مستويات الإدارة، التوسع في استخدام موارد التعلم الإلكتروني المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري، ورسم خريطة المحتوى بين إطار المناهج وموارد بنك المعرفة، التحول تدريجيا عن الكتب الدراسية إلى موارد التعلم الرقمية، وكانت مصر قد حصلت على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لتنفيذه.(عبد الفتاح، ٢٠٢١، ص. ٢٩).

وقد أكدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية أن فلسفة التغيير في الثانوية العامة الجديدة المعروفة هدفها الانتقال بالطالب من سياسة الحفظ والتلقين إلى البحث والمعرفة والتفكير والفهم والابتكار، وإكسابه مهارات تساعده على بناء شخصيته، والتعايش مع الآخرين، وكذلك الانتقال بالطالب من مرحلة متلقي للمعلومة إلى مرحلة مشارك في عملية التعلم داخل الفصل، وذلك من خلال استخدام أجهزة " التابلت " في الوصول إلى أكبر عدد من مصادر المعرفة سواء على بنك المعرفة أو السيرفرات نفسها والتي تشير فيديوهات تفاعلية، وكتب خارجية، ومصادر معرفة متعددة عليها، ومن ثم يستطيع الطالب أن يبحث عن المعلومات التي يحتاجها، ويعلم نفسه بنفسه، وهو ما يعرف بالتعلم الذاتي والتعلم النشط (أحمد، ٢٠١٩، ص. ٤٩٥).

إذ بات جليا تركيز النظام التعليمي الجديد على تعزيز المهارات الحياتية، وتمية مهارات ريادة الاعمال، وتعزيز القيم الإيجابية والنمو الشامل للمتعلم والتركيز على مهارات التفكير الناقد واتقان مهارات التعلم الذاتي المستمر، والتوازن بين القيم والمعارف ودمج التكنولوجيا في المناهج الجديدة.

كما يعتمد النظام الجديد على تغيير شكل الامتحانات لتنتقل من التركيز على تسجيل درجات الطالب للتقييم إلى قياس تحقيق نواتج التعلم، وضرورة تركيز الطلاب والمعلمين على اكتساب طائفة واسعة من

المهارات والسلوكيات وخاصة مهارات القرن الحادي والعشرين، وتعديل شكل ومحتوى الامتحانات لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب (عبد الفتاح، ٢٠٢١، ص. ٣١).

كما ارتكزت فلسفة تطوير التعليم الثانوي في مصر على إلغاء نظام الامتحانات التقليدي الذي بني على الحفظ والاسترجاع الذي بنيت عليه المناهج التقليدية والدروس الخصوصية، والابتعاد عن الأسئلة المتوقعة ذات الإجابات النموذجية من خلال الآليات التالية (بغدادي، ٢٠١٩، ص. ٦٨٩):

- إعداد بنوك الأسئلة الرقمية متعددة المستويات والتي تغطي مخرجات التعلم.
- تصميم قاعدة بيانات للمصححين من المعلمين، ويتم التصحيح on–line بواسطة معلمين مصححين حيث يتم تصحيح كل سؤال بواسطة مصححين اثنين من أماكن مختلفة تم إعدادها خصيصا لهذا الغرض ولا يعلم المصحح من هو صاحب السؤال.
- توفير تابلت مجهز بمحتوى تعليمي رقمي كامل ومتصل ببنك المعرفة كي يستخدم في التعليم والحياة.
- تركيب أجهزة الخاصة بنظام الامتحانات ببنك المعرفة للبدء في الاختبارات التجريبية في المدارس بحلول شهر إبريل ٢٠١٩.

وقد أحدث تطوير الثانوية العامة جدلا واسعا بين الخبراء وأولياء الأمور والطلاب لما تمثله مرحلة الثانوية من أهمية، إذ يترتب عليها التوجيه المهني والمستقبلي للطلاب حتى صارت كابوسا يؤرق كثيرا من الأسر المصرية، وقد تنوعت وتباينت الدراسات التي تناولت هذا التطوير، فقد أشاد بعض التربويين بهذا التجديد اعتمادا على أن الأجهزة اللوحية أو التابلت يمكن أن تستخدم بفاعلية في تحقيق الأهداف التعليمية، وتحسين مداخل التدريس وطرائقه، وتنظيم محتوى التعلم والأنشطة، وتعدد وتنوع مصادر التعلم، وإجراء المشروعات البحثية، ومشاهدة الفيديوهات التعليمية، وتوفير الوقت والجهد المبذول في عملية التعلم، وفي توفير التكاليف التي كانت تنفق على التعليم، كما ثبت بالدليل القاطع والتجربة العلمية في العديد من الدول التي استخدمت التابلت في نظامها التعليمي أن استخدام التكنولوجيا في التعليم يوفر الوقت والجهد والتكاليف. (ناصف، ٢٠١٨، ٢٢١)

كما عددت دراسة عمران (٢٠١٨) مزايا النظام التعليمي الجديد ومنها: التركيز على المهارات، ودمجها بالعلم والمعرفة والعملية التعليمية واعتبرها رؤية سليمة مواكبة لأحدث الأساليب التعليمية في الغرب عن طريق تنمية مهارات الإبداع والتفكير النقدي وحل المشكلات والتعاون والتفاوض وصنع القرارات والإنتاجية وإدارة الذات والمشاركة والمحاسبية، وأيضا ربط القيم بالمهارات والقضايا المجتمعية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج

وعلى الرغم من أن النظام الجديد للثانوية العامة قد تم وضعه بهدف التغيير في منظومة التقويم والامتحانات، وبناء شخصية المتعلمين والعناية بالتفكير والفهم ، ومحاربة الدروس الخصوصية، والتقليل من قلق امتحانات الثانوية العامة على الطلاب وأولياء أمورهم، وتحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب من خلال تطبيق نظام الامتحان والتصحيح الإلكتروني، ومنح الطالب فرصة للتعويض إذا أخفق في امتحان

ما، والحد من ظاهرة تسريب الامتحانات في الثانوية العامة في السنوات الأخيرة، فإن عددا من الدراسات قد رصدت أبرز وجوه القصور فيه، والتي تمثلت في أن النظام التعليمي الجديد ركز على الامتحانات وكأنها المستهدف الأسمى من التطوير واعتماده على الأسئلة الموضوعية فحسب، واعتماد الوزارة في التجديد على نتائج دراسات أجري معظمها في بيئات مختلفة عن الواقع المصري (عبد الفتاح، ٢٠٢١). بينما اعتبرت دراسة عبد الله (٢٠١٧) أن هذا التطوير تأكيد على الرؤية الفردية /الفوقية من جانب متخذ القرار في طرح إصلاح منظومة التعليم حسب رؤيته دون حوار مجتمعي يسمح بمشاركة الفئات المعنية، كما هي الحال مع إصلاحات مماثلة على مدار سنوات يتم فرضها فجأة دون مبرر، ويتم التراجع عنها بعد فترة دون مبرر أيضا؛ مما يقلل من ثقة المواطنين في عملية صناعة القرار التعليمي، وتدعم وتعيد إنتاج فكرة المتخذ الأوحد للقرار التعليمي، وتلحق الإصلاحات بشخص متخذ القرار، وهو ما يضر بنظام التعليم على المدى البعيد.

كما تعرضت تجربة التابلت لانتقادات كثيرة، كان من أهمها افتقار المدارس للبنية التحتية اللازمة التشغيل التابلت، وعدم تأهيل المعلمين والطلاب للتعامل مع التعليم الرقمي والامتحانات الإلكترونية، وأيضا ضيق الوقت أمام الوزارة لتغيير المناهج وطرق التدريس القديمة لتناسب الفلسفة الجديدة. (الرامي، ٢٠١٩، ٦٤)

والمعايش لواقع المدرسة الثانوية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية يتضح له أن سياسة تطوير نظام الدراسة والامتحانات الثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي مقبول، سواء من الطلاب أو المعلمين أو أولياء الأمور، وأن ما أتى به من إجراءات جديدة أضافت أعباء ضخمة على كاهل الأسرة المصرية وضغوطا نفسية واجتماعية نتيجة للصراع المحموم بين الطلاب لزيادة درجاتهم في الثانوية العامة، بالإضافة إلى الامتحان عبر الانترنت والانقطاع المستمر له (عبد الفتاح، ٢٠٢١، ص.٧). كما يتردد في أروقة الأكاديميين أن النظام التعليمي الجديد كان يجب البدء في تطبيقه من مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي بدلا من الصف الأول الثانوي لإتاحة الفرصة للتجربة أن تسير بشكل طبيعي مثل أي نظام جديد.

(٤) الأبنية التعليمية وارتفاع كثافة الفصول

تعد مشكلة الأبنية التعليمية وما يرتبط بها من ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية من أكثر التحديات التي تواجه النظام التعليمي المصري، إذ تعاني معظم المراحل التعليمية في مختلف المحافظات من ارتفاع معدل الكثافة الطلابية، مما يؤثر سلبا على محاولات التطوير الذي تشهده المنظومة التعليمية، إذ تؤكد الأدبيات التربوية أن كل طفل يضاف إلى الفصل يخلق مطالب إضافية على المعلمين ويؤدي إلى تقليل وقت التفاعل ويخلق مستويات أعلى من التوتر" (Galton, M, Hargreaves, L. And Pell, A.1996,40)

كما تعد كثافة الفصول في المدارس الحكومية لا سيما في المرحلة الابتدائية والإعدادية سببا رئيسا لانخفاض جودة الخدمات التعليمية، حيث ضعف فرص التلاميذ في استيعاب المواد التعليمية المقدمة، مما يؤدى إلى انتشار الدروس الخصوصية والتسرب والعنف المدرسي(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠١٤، ٤٣)، والوقوف على كثافة الفصل بكل دقة يستوجب التركيز على محورين أولهما عدد الطلاب في الفصل وثانيهما نصيب كل طالب من مساحة الفصل، وتحدد المعايير الدولية ١.٨ متر مربع لكل طالب من مساحة الفصل وهو ما يصعب تصوره في المدارس المصرية (العزازي، ٢٠٢٠).

وقد أرجعت بعض الدراسات ارتفاع كثافة الفصول إلى عدد من العوامل منها الزيادة السكانية المطردة، زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، ارتفاع تكلفة التعليم الخاص، قصور وعجز في بناء مدارس ابتدائية، إذ تشير الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ /٢٠٣٠م إلى أن الزيادة السكانية المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم، مما أدى الى اتجاه الدولة للتويع الكمي على حساب الانفاق على عناصر الجودة، وقد انعكس ذلك على ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات وضعف التجهيزات المدرسية وكفايات المعلمين وأنظمة وأساليب أدوات التقييم.

ويمثل ارتفاع كثافة الفصول في المحافظات الفقيرة تميزا ضد الفقراء وتعوقهم هذه الضغوط عن الاستقبال الكريم للخدمة التعليمية، ما ينتج عنها زيادة المدارس التي تعمل لأكثر من فترة. (بغدادي، ٢٠١٩، ٩٥).

وقد بلغ متوسط كثافة الفصول بمحافظة سوهاج ٥١.٨ طالبا في المرحلة الابتدائية عام ٢٠٢١ إ وفي المرحلة الإعدادية ٤٧.٨ طالبا عام ٢٠٢١ وفي المرحلة الثانوية من ٤٢.٩ عام ٢٠٢١م (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١)، ويلاحظ الارتفاع التدريجي في كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة لا سيما المرحلة الابتدائية.

ومن القضايا شديدة الصلة بالمبنى المدرسي الاستخدام المتكرر للمبنى المدرسي وعدم تطبيق اليوم الدراسي الكامل، إذ إن تطبيق اليوم الكامل يعنى أن كل المقررات الدراسية ستأخذ حقها من الاهتمام، كما أن ثمة فرصا حقيقية لممارسة كافة الأنشطة الصفية وأن فرص تدعيم العلاقات والتفاعلية بين المعلمين والطلاب ستكون أوفر حظا (العزازي، ٢٠٢٠).

وقد بلغت عدد المدارس التي تطبق نظام اليوم الكامل في جميع المراحل التعليمية بمحافظة سوهاج للعام الدراسي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١م حوالي ٥٤١ مدرسة تضم ١٨٨٥٣٨ طالبا من إجمالي ٢٩٩٦ مدرسة تضم حوالي ١٢٢٥٩٢١ طالبا، أي أن نسبة المدارس التي تتبع العمل بنظام اليوم الكامل بلغت ١٨٪ من جملة المدارس تضم ١٥.٣ %من جملة الطلاب (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

وقد أوضحت استراتيجية التعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ /٢٠٣٠م أن المساحات الفراغية لا تتناسب مع اعداد التلاميذ بما يسمح بتطبيق طرق التعليم والتعلم التي تركز على التلميذ من تعلم نشط وتفكير ناقد وتقويم شامل وكذلك الممارسة الفعالة للأنشطة الصفية.

فالاستخدام المتكرر للمبنى يؤثر سلبا على المبنى المدرسي وعلى المناهج والزمن المخصص للحصة وتحصيل الطلاب وممارسة الأنشطة الدراسية، كما أن تعدد الفترات المدرسية يؤثر سلبيا على جودة العملية التعليمية بكافة عناصرها لما يترتب عليها من خفض لمدة اليوم الدراسي وإهمال للأنشطة وقصر العمر الافتراضي للمباني التعليمية وانخفاض نشاط كل من المعلم والمتعلم في الفترات المسائية

(٥) قضايا المعلمين بين العجز وجودة الأداء.

يعد توفير معلمين أكفاء للتدريس من أهم التحديات التي تواجه النظم التعليمية ومطلبا مهما لتحقيق تعليم عالي الجودة، إذ لا يمكن الاستغناء عنه مهما بلغت التطورات التكنولوجية والمعرفية، وتتمثل أهم القضايا المتعلقة بالمعلم في نقص المعلمين وتعدد مؤهلات المعلمين في المدارس وبرامج التنمية المهنية وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع كبير منهم.

وتعد قضية نقص المعلمين من أهم التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الأساسي ، إذ تشير رؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠م أن انخفاض أعداد المعلمين نسبة إلى الطلاب وعدم وضوح معايير توزيعهم يوثر على جودة التعليم، وعلى الرغم من أن عدد معلمي المرحلة الابتدائية (الحكومية) عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بلغ ٣٥٦٢٥٩ معلم، فإن هناك عجزا في المعلمين وصل إلى ٨٦١١٦ معلم شمل جميع التخصصات(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٨)، وقد أكد وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة سوهاج خلال اجتماع لجنة التعليم بمجلس النواب أن عجز المعلمين في مديرية سوهاج بلغ حوالى ١٥ ألف معلم (جريدة الشروق،٢٠٢١،أكتوبر ١٨).

ويقترن بمشكلة عجز المعلمين سوء توزيعهم، والذي أرجعته الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم ٢٠١٤–٢٠٣٠م إلى عدم دقة البيانات وضعف التخطيط، كذلك عوامل سياسة واجتماعية، كما تشير مؤشرات العجز والزيادة في مختلف مستويات التعليم إلى عدم اتساق المؤهلات والتخصصات مع الاحتياجات التدريسية الفعلية (وزارة التربية والتعليم،٢٠١٤، ٣٨).

ويمثل عدم تأهيل المعلمين تربويا أثرا سلبا مباشرا على جودة العملية التعليمية لا سيما في ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة وتأهيل تربوي غائب، اذ تبلغ نسبة المعلمين غير المؤهلين تربويا في محافظة سوهاج في المدارس الحكومية عام ١٩ /٢٠٢٠م حوالي ٤٠.٦٣٪ في المرحلة الابتدائية وحوالي ٤١.٨٩٪ في المرحلة الإعدادية وحوالي ٤٩.٦١٪ في المرحلة الثانوية العامة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

كما تعد التنمية المهنية الرقمية للمعلم من أهم القضايا المتعلقة بالمعلم، إذ يتطلب النظام التعليمي الجديد إجادة المعلمين للمهارات الرقمية، فالمعلمون ذوو المهارات التكنولوجية العالية يستطيعون تحقيق أساليب واستراتيجيات تعليم حديثة تمكن تلاميذهم من تحقيق الأهداف المرجوة، "وهذا الدور الذي يمكن أن يحظى به المعلم مع تلاميذه يتطلب تنمية مهنية جيدة للمعلم لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والتكيف معها بما يحقق تفادي الفجوة الرقمية بينه وبين تلاميذه، وإذا لم يحدث ذلك فإن إنفاق الحكومات على التنمية المهنية للمعلمين لن يحقق الأهداف المنشودة، فالمعلمون الذين لا يتلقون تدريبا جيدا على استخدام التكنولوجيا الجديدة غالبا ما يستخدمون التكنولوجيا للقيام بنفس المهام القديمة ولكن بطرق جديدة بدلا من تغيير طرقهم وأساليبهم في التعليم والتعلم". (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٣، ص.٣١)

(٦) الدروس الخصوصية والمراكز التعليمية:

على الرغم من رفض المؤسسات الرسمية لظاهرة الدروس الخصوصية ومحاربتها بين الحين والحين فإن ظاهرة الدروس الخصوصية تزداد عاما بعد عام، فقد أصبحت من أشد الظواهر التربوية شيوعا وانتشارا كونها تمس جميع المراحل التعليمية ومختلف الطبقات الاجتماعية، كما أضحت أحد آليات التمايز الاجتماعي التي يستعين بها أبناء الطبقات الميسورة للالتحاق بكليات القمة من ناحية والتباهي من ناحية أخرى، وقد دفع ذلك الطبقات الأقل إلى تقليدهم والسير على نهجهم.

كما قاد انخفاض كفاءة التعليم الحكومي وتدنى الخدمات التعليمية وتدنى أجور المعلمين وعدم قدرتهم على التكيف مع متطلبات العصر في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية ولجوء المعلمين الى اعمال إضافية تفوق أدائهم لمتطلبات وظائفهم أدى ذلك إلى انخراطهم في المراكز التعليمية والدروس الخصوصية والعناية بها على حساب العمل الرسمي داخل المدارس.

ويذهب كثير من التربويين إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصية والمراكز التعليمية تدحض مبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم، وتستبدل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على أساس القدرة المالية بديلا عن القدرة العقلية (بشاي، ٢٠٢١،ص. ١٦٤٢)، بل يذهب السورطى (٢٠٠٩) إلى أنها أحد أبرز مظاهر التسليع في التعليم فهي مثال حي على النظر للتعليم على انه سلعة يبيع فيها المعلم للمشترى وهو الطالب، واحيانا يكون هم المعلم ترويج بضاعته وتسويقها من أجل المال، ويكون الطالب مضطرا لشراء بضاعة المعلم الخصوصي رغم تردى نوعيتها وتدنى جودتها.

كما تعد ظاهرة الدروس الخصوصية أكبر تحد يواجه وزارة التربية والتعليم إذ استطاعت ثلة من أكفأ المدرسين استغلال مواضع الخلل في النظام التعليمي باعتماده على كتاب مقررة وامتحانات نهائية عقيمة، فقد نجح هؤلاء في تكوين شبكات مصالح كبيرة أدت إلى تكوين مراكز للدروس الخصوصية أشبه بمؤسسات تعليم موازي، أسهمت في تغيب المدرسين والطلاب عن المدرسة الحكومية، وأرهقت موازنات الأسرة المصرية بأعباء مالية كبيرة، جعلت من المجانية في التعليم هدرًا كبيرًا في موازنة التعليم

دون فائدة تذكر، بل أسهمت الدروس الخصوصية في الحفظ والتلقين، وكراهية التلاميذ للتعليم.(المصري، ٢٠٢١، ١١).

ولم تعد ظاهرة الدروس الخصوصية مشكلة تعليمية نظرا لما تمثله من خطورة على العملية التعليمية بقصرها على الحفظ والتلقين وإهمالها الجوانب المعرفية الأخرى فحسب، بل أضحت مشكلة تمس الأمن القومي لأنها تستنزف دخل الأسرة المصرية وتمثل عبئا كبيرا عليها، وتصبح عملية غير أخلاقية تظهر في سوء استغلال المعلم لأبنائه من الطلاب وفقدان الطلاب الاعتماد على الذات.

وقد عنيت بعض الدراسات بالانعكاسات الاقتصادية لهذه القضية مثل دراسة جودة (٢٠١٩)، ودراسة بشاي (٢٠٢١) لا سيما أنها باتت تؤرق الأسر متوسطة ومحدودة الدخل – وهي تمثل السواد الأعظم من أسر محافظة سوهاج– إذ قدر ما تنفقه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بنحو ٤٧ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ وقد بلغت نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية ٣٧.٧ % من إجمالي متوسط الإنفاق السنوي على التعليم وقدر بحوالي ١٩٥٤.٤ جنيها مصريا (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٩).

الدراسة التحليلية:

بعد أن قدم الباحث إطار نظريا عن جودة البحث التربوي ومعاييره وأهم قضايا التعليم قبل الجامعي في محافظة سوهاج وأهم محاور رؤية مصر ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة لا سيما المحور التعليمي يعرض للدراسة التحليلية.

إجراءات الدراسة التحليلية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة النظرية من ضرورة قيام البحث التربوي الجيد بتبني أهم قضايا التعليم قبل الجامعي، فقد قام الباحث بصياغة أهم الموضوعات الخاصة بقضايا التعليم قبل الجامعي على ضوء استطلاع رأى بعض القيادات التعليمية بمديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج وبعض الخبراء التربويين بكلية التربية بجامعة سوهاج، إضافة إلى الاستعانة بالقضايا التعليمية التي تضمنتها رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتم صياغتها في استمارة تحليل المحتوى ثم تبعها تحليل أعداد المجلة التربوية المنشورة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراة التي منحتها كلية التربية بجامعة سوهاج خلال تلك الحقبة، ويشتمل هذا الجزء على أهداف الدراسة التحليلية وأداتها وعينة الدراسة وتطبيق الأداة والمعالجة الإحصائية لنتائج الأداة.

أهداف الدراسة التحليلية:

- التعرف على أهم قضايا التعليم قبل الجامعي التي عنيت بها الرسائل الأكاديمية والبحوث المنشورة في مجلة كلية التربية من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م.
- الوقوف على واقع تبنى الأبحاث والمقالات المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراة لقضايا التعليم قبل الجامعي بالمجتمع السوهاجى.

- تحديد الفجوة البحثية بين ما يتم نشره من مقالات وبحوث ودراسات الماجستير والدكتوراة وبين قضايا التعليم قبل الجامعي التي تواجه المجتمع السوهاجى

أداة الدراسة التحليلية:

تمثلت أداة الدراسة التحليلية في استمارة تحليل المحتوى الكمي والنوعي لمحتويات المجلة التربوية المنشورة خلال خمس سنوات من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ م، كذلك الرسائل العلمية الممنوحة لنفس الفترة لأقسام الكلية الستة، وقام الباحث بإعداد استمارة التحليل في ضوء استطلاع رأى بعض القيادات التعليمية بمديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج وبعض الخبراء التربويين بكلية التربية بجامعة سوهاج، إضافة إلى الاستعانة بالقضايا التعليمية التي تضمنتها رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ولما كانت رؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠ المنبثقة من رؤية التنمية المستدامة قد تناولت التعليم قبل الجامعي عبر محورين هما التعليم العام الأساسي والتعليم الفني.

فقد تم بناء استمارة تحليل المحتوى وفقا لهذين المجالين، إذ تضمن المجال الأول (التعليم العام الأساسي) سبعة محاور بينما تضمن المجال الثاني (التعليم الفني) ثلاثة محاور، كما تم التأكد من صدق هذه الاستمارة بعرضها على مجموعة من أساتذة أصول التربية للتأكد من أنها صادقة وتستطيع أن تقيس ما وضعت لقياسه بالفعل، وتم عمل التعديلات التي أوصى بها السادة المحكمون حتى وصلت الاستمارة إلى الشكل النهائي الذي قام الباحث بإجراء الدراسة التحليلية وفقا له. انظر ملحق رقم (١).

وتضمنت استمارة تحليل المحتوى في المجال الأول (التعليم العام الأساسي) سبعة محاور، إذ جاء المحور الأول معبرا عن قضية تطوير التعليم الثانوي العام (نظام الثانوية الجديد)، وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١. توفير بنية تحتية داعمة للتعلم.
٢. تمكين المتعلم من المهارات التكنولوجية.
٣. بناء شخصية المتعلم وتمكينه من مهارات القرن الحادي والعشرين.
٤. الجاهزية التكنولوجية للمعلم.
٥. تطوير منظومة التقويم (التقويم الإلكتروني – التقويم الشامل).
٦. تطوير المناهج بما يتناسب مع التطورات العالمية.
٧. تطوير أداء المتعلمين.

وجاء المحور الثاني معبرا عن قضية كورونا وتداعياتها على المؤسسات التعليمية، وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- التباعد الاجتماعي.
٢- الانعكاسات التعليمية للجائحة.
٣- الآثار النفسية للجائحة على المتعلمين.

٤- التعليم عن بعد.

وجاء المحور الثالث معبرًا عن تطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي، وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- بناء شخصية المتعلم وتطوير أدائه التعليمي.

٢- تمكين المتعلم من مهارات القرن الحادي والعشرين.

٣- تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع البيئة والتطوّرات العالمية.

٤- معايير الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية.

٥- تطوير البنية التنظيمية، والإدارية للمديريات، والإدارات التعليمية، والمدارس.

٦- تقويم نظام التعليم الجديد ٢.٠.

وجاء المحور الرابع معبرا عن قضايا المعلمين بين جودة الأداء وعجز الأعداد، واشتمل هذا المحور على الفئات الآتية:

١- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة للمعلمين.

٢- نقص أعداد المعلمين وتداعيتها التربوية.

٣- تحسين أحوال المعلمين ماديا واقتصاديا.

وجاء المحور الخامس معبرا عن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- مجانية التعليم قبل الجامعي.

٢- ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة.

٣- الدروس الخصوصية وتداعياتها التربوية.

٤- دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي.

٥- تطوير جودة مدارس التربية الخاصة.

٦- إتاحة تعليم عالي الجودة للمتعلمين الموهوبين والفائقين.

٧- الاهتمام بتعليم ذوي الإعاقة.

٨- تطوير مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة.

٩- الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً.

وجاء المحور السادس معبرا عن الأبنية التعليمية واشتمل هذا المحور على الفئات الآتية:

١- جودة البنية الأساسية بالمدارس.

٢- كثافة الفصول المدرسية.

٣- تعدد الفترات الدراسية.

وجاء المحور السابع معبرا عن تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.

٢- العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٣- تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا.

كما تضمن المجال الثاني باستمارة تحليل المحتوى المتعلق بقضايا التعليم الفني ثلاثة محاور تضمنت قضايا التعليم الفني، إذ جاء المحور الأول معبرا عن جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- معايير الاعتماد والجودة للتعليم الفني.

٢- تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات سوق العمل.

٣- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة للمعلمين.

٤- التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية.

٥- تطوير منظومة التعليم الفني وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل.

وجاء المحور الثاني معبرا عن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- توفير المدارس الجاذبة.

٢- الربط الفعال للمدارس وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية.

٣- تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني.

وجاء المحور الثالث معبرا عن تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، وتمثلت أهم فئات هذا المحور في:

١- تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٢- المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب.

عينة الدراسة وحدودها:

تمثلت عينة الدراسة في البحوث والمقالات المنشورة في المجلة التربوية التي تصدرها كلية التربية بجامعة سوهاج، وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراة التي منحتها ذات الكلية في نفس الحقبة الزمنية، وقد اقتصر التحليل على البحوث والدراسات التي اهتمت بقضايا التعليم قبل الجامعي في البيئة المصرية، وعلى إثر ذلك تم استبعاد المقالات والدراسات التي تناولت قضايا التعليم الجامعي والبيئة غير المصرية والتعليم الديني (الأزهري)، والتعليم المجتمعي، وقد بلغ عدد الأبحاث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج خلال تلك الحقبة حوالى ١٢٠٧ بحثا ومقالة، ويوضح الجدول الأبحاث المنشورة في المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج من ٢٠١٧ – ٢٠٢١م.

جدول رقم (١)

الأبحاث المنشورة في المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج من ٢٠١٧ – ٢٠٢١م

السنة	الأعداد	جملة الأبحاث	تعليم قبل جامعي	بيئة غير مصرية	أبحاث أصول التربية
٢٠١٧	٤ (٤٧- ٥٠)	٣٠	١٦	١٣	٩
٢٠١٨	٦(٥١- ٥٦)	٨٧	٢٢	٣٤	٣٣
٢٠١٩	١٢(٥٧- ٦٨)	٣٠٣	٩٩	٩٤	٦٢
٢٠٢٠	١٢(٦٩ – ٨٠)	٤١٥	١٢٥	٩٥	٩٨
٢٠٢١	١٢(٨١ – ٩٢)	٣٧٢	١٤٢	٤٨	٨٠
المجموع	٤٦	١٢٠٧	٤٠٤	٢٨٤	٢٣٤

ويلاحظ من خلال الجدول السابق:

- أن أعداد المجلات التي نشرت خلال الخمس السنوات من عامي ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ قد بلغت ٤٦ عددا، إذ أضحت المجلة تصدر شهريا ابتداء من عام ٢٠١٩م، وقد تم نشر حوالى ١٢٠٧ مقالة وبحثا في هذه الأعداد، وهو عدد كبير نسبيا مقارنة بالمجلات المماثلة وقد يرجع ذلك إلى تضمين بعض الأعداد أبحاث المؤتمرات التي تعقدها الكلية، إذ بلغ عدد نوفمبر لعام ٢٠٢١م حوالى ٩٢ بحثا، إضافة إلى تبوأ المجلة مكانة متميزة بين مثيلتها في تقييم المجلات المصرية والمحلية الصادر عن المجلس الأعلى للجامعات مما جعلها قبلة لنشر أبحاث كثير من الباحثين التربويين.
- بلغت عدد الأبحاث التي تناولت التعليم قبل الجامعي في البيئة المصرية حوالي ٤٠٤ بحثا وبنسبة بلغت ٣٣.٤٪ من جملة الأبحاث المنشورة أي إن أقل من ثلث الأبحاث المنشورة في المجلة التربوية كان معنيا بالتعليم قبل الجامعي، كما بلغت عدد الأبحاث التي تناولت قضايا ارتبطت ببيئات غير مصرية مثل البيئة (السعودية، الكويتية، الأردنية، الفلسطينية) حوالي ٢٨٤ بحثا وبنسبة بلغت ٢٣.٥٪ من جملة الأبحاث المنشورة، بينما بلغت البحوث التي تنتمي لقسم أصول التربية حوالي ٢٣٤ بحثا وبنسبة بلغت ١٩.٣٪ من جملة تلك الأبحاث.

كما بلغت عدد الرسائل العلمية التي منحتها الكلية خلال الخمس سنوات فترة الدراسة حوالي ٢٠٥ رسالة، ويوضح الجدول الآتي عدد الرسائل العلمية الممنوحة من كلية التربية بجامعة سوهاج من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م.

جدول رقم (٢)

الرسائل العلمية الممنوحة من كلية التربية بجامعة سوهاج من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م.

السنة	الماجستير	الدكتوراة	جملة الأبحاث	تعليم قبل جامعي	بيئة غير مصرية	أبحاث أصول التربية
٢٠١٧	١٨	١١	٢٩	١٨	–	٩
٢٠١٨	٢٩	١٠	٣٩	٢٩	–	٩
٢٠١٩	٢٩	١١	٤٠	٢٨	٣	١٧
٢٠٢٠	٣٠	١١	٤١	٢٦	١	١٦
٢٠٢١	٣٤	٢٢	٥٦	٣٧	٥	١٩
المجموع	١٤٠	٦٥	٢٠٥	١٣٨	٩	٧٠

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الرسائل العلمية التي تم منحها خلال السنوات الخمس الأخيرة قد بلغت حوالي ٢٠٥ رسالة منها ١٤٠ رسالة ماجستير ٦٥ رسالة دكتوراة في جميع الأقسام الستة اختص قسم أصول التربية منها بحوالي ٧٠ رسالة بنسبة بلغت ٣٤.١٤٪ من جملة الرسائل الممنوحة، أي ما يزيد عن ثلاث الرسائل التي تم منحها على مستوى الكلية كان من نصيب قسم أصول التربية.

كما بلغت عدد الرسائل التي تناولت قضايا التعليم قبل الجامعي ١٣٨ رسالة بنسبة بلغت ٦٧.٣١٪ من جملة الرسائل الممنوحة، فيما بلغت عدد الرسائل التي تناولت قضايا ارتبطت ببيئات غير مصرية حوالي ٩ رسائل وبنسبة بلغت ٤.٣٪ من جملة الرسائل الممنوحة.

نتائج الدراسة التحليلية:

تناولت الدراسة التحليلية واقع قضايا التعليم قبل الجامعي في البحوث والرسائل العلمية التي صدرت عن كلية التربية بجامعة سوهاج من خلال مجالين يعبران عن التعليم قبل الجامعي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتعليم، وهما التعليم العام الأساسي والتعليم الفني

أولا: واقع قضايا التعليم العام الأساسي في موضوعات الرسائل العلمية والبحوث الصادرة عن كلية التربية بجامعة سوهاج

اشتمل هذا المجال على سبعة محاور تضمنت قضايا التعليم العام الأساسي (تطوير التعليم الثانوي العام (نظام الثانوية الجديد)، قضية كورونا وتداعياتها على المؤسسات التعليمية، تطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي، قضايا المعلمين، إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، الأبنية التعليمية، تحسين

تنافسية نظم ومخرجات التعليم)، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية والأبحاث المنشورة المعبرة عن هذه القضايا على النحو الآتي:

المحور الأول: قضية تطوير التعليم الثانوي العام (نظام الثانوية الجديد):

تضمن هذا المحور سبعة قضايا فرعية عبرت عن قضية تطوير التعليم الثانوي، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية الممنوحة والبحوث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج على النحو الآتي:

جدول (٣)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن قضية التعليم الثانوي العام

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	تطوير أداء المتعلمين	15	33.3	18	20.5
٢	بناء شخصية المتعلم وتمكينه من مهارات القرن الحادي والعشرين	13	28.9	35	39.8
٣	تمكين المتعلم من المهارات التكنولوجية	7	%15.6	11	12.5
٤	تطوير المناهج بما يتناسب مع التطورات العالمية	5	11.1	3	3.4
٥	الجاهزية التكنولوجية للمعلم	4	8.9	7	7.9
٦	توفير بنية تحتية داعمة للتعلم	1	%2.2	8	9.1
٧	تطوير منظومة التقويم (التقويم الإلكتروني – التقويم الشامل)	0	0	6	6.8
	المجموع	45	%100	88	%100

ويتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت قضايا التعليم الثانوي العام قد بلغت ٤٥ رسالة بنسبة بلغت ٢١.٩٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٣٢.٦٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بقضايا التعليم الثانوي العام حوالي ٨٨ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ٧.٢٪ من الجملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ٢١.٧٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل الجامعي.
- وقد جاءت الموضوعات المرتبطة بتطوير أداء المتعلمين في المرتبة الأولى وبعدد بلغ ١٥ رسالة ثم تلته الموضوعات المتعلقة ببناء شخصية المتعلم وتمكينه من مهارات القرن الحادي والعشرين بعدد ١٣

رسالة، وتمثلت أهم الموضوعات المتعلقة بتطوير أداء المتعلمين في تنمية التحصيل المعرفي في مختلف الفروع والتحصيل القرائي والاندماج في التعلم وتنمية الكفاءة التواصلية وتنمية مهارة فهم النص، وتنمية القدرة الرياضية بينما تمثلت أبرز الموضوعات المرتبطة ببناء شخصية المتعلم وتمكينه من مهارات القرن الحادي والعشرين في تنمية مهارات القراءة الناقدة وتنمية التفكير الناقد ومهارات التفكير المستقبلي والكتابة الإبداعية ومهارات التواصل الاجتماعي.

- جاءت الموضوعات المرتبطة بتطوير المناهج والجاهزية التكنولوجية للمعلم وتطوير منظومة التقويم في المرتبة الأخيرة وبعدد بلغ (٥، ٤، ٠) على الترتيب، وعلى الرغم من أن هذه القضايا تمثل عصب تطوير التعليم الثانوي أو ما يعرف بالنظام الجديد إلا أنها لم تحظ بعناية بحثية خلال هذه الحقبة.
- جاءت الموضوعات المرتبطة ببناء شخصية المتعلم وتمكينه من مهارات القرن الحادي والعشرين في المرتبة الأولى في البحوث المنشورة في المجلة التربوية وبعدد ٣٥ بحثا تلته الموضوعات المتعلقة بتطوير أداء المتعلمين وبعدد ١٨ بحثا، بينما جاءت الموضوعات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية للمعلمين وتطوير منظومة التقويم وتطوير المناهج في المرتبة الأخيرة على الترتيب وبدرجة (٧، ٦، ٣)، وتمثلت أبرز الموضوعات في تدعيم التقويم الإلكتروني بالمرحلة الثانوية والجاهزية التكنولوجية، والتخطيط لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي، ويشير ذلك إلى عزوف كثير من الباحثين إلى دراسة القضايا المتعلقة بالتعليم الثانوي العام.

المحور الثاني: قضية كورونا وتداعياتها على المؤسسات التعليمية

اشتملت قضية كورونا وتداعياتها على المؤسسات التعليمية على أربعة محاور تمثلت في (التباعد الاجتماعي، الانعكاسات التعليمية للجائحة، الآثار النفسية للجائحة على المتعلمين، التعليم عن بعد)، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن هذه القضية على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة قضية كورونا وتداعياتها على المؤسسات التعليمية

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	التباعد الاجتماعي	0	0	4	%13.4
٢	الانعكاسات التعليمية للجائحة	0	0	12	%40
٣	الآثار النفسية للجائحة على المتعلمين	0	0	6	%20
٤	تفعيل التعليم عن بعد	0	0	8	%26.6
	المجموع	0	%0	30	%100

ويلاحظ من الجدول السابق:

- عدم وجود أية دراسة علمية تم منحها حتى ديسمبر ٢٠٢٢م ترصد انعكاسات الجائحة على المؤسسات التعليمية وقد يرجع ذلك إلى حداثة الظاهرة، إذ بدأت في التفشي في نوفمبر من عام ٢٠١٩ في الصين واستشرت في العالم في بدايات عام٢٠٢٠م ولجأت الحكومة المصرية إلى إغلاق المدارس والجامعات منتصف مارس ٢٠٢٠م
- بلغ عدد البحوث التي تناولت تأثير الجائحة على التعليم قبل الجامعي حوالى ٣٠ بحثا ومقالة وبنسبة بلغت ٧.٤٪ من جملة الأبحاث والمقالات المنشورة بالمجلة بالتربوية، وجاءت البحوث المعنية بالانعكاسات التعليمية للجائحة في المرتبة الأولى وبوزن نسبى بلغ ٤٠٪ من جملة بحوث المحور إذ تمثلت أبرز موضوعات المحور في وضع نظرية تربوية لإدارة الجائحة وإدارة المؤسسات التعليمية في ظل الجائحة وجاءت البحوث المرتبطة بالتباعد الاجتماعي في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبى بلغ ١٣.٤٪ من جملة بحوث المحور، ورصدت دراسات هذا المحور قضية التباعد الاجتماعي وآثارها التربوية والتعليمية ، ونظرا لحداثة المصطلح وإفراز الجائحة له وارتباطه به ارتباطا مباشرا جاءت الدراسات قليلة ولم تلمسه بعمق.

المحور الثالث: تطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي:

اشتمل هذا المحور على ست قضايا فرعية عبرت عن قضية تطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي تراوحت من تطوير أداء المعلمين وتمكينهم من مهارات القرن الحادي والعشرين إلى تقويم نظام التعليم الجديد، وجاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المنشورة المعبرة عن هذا المحور في الرسائل العلمية والمجلة التربوية على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن قضية تطوير مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	بناء شخصية المتعلم وتطوير أدائه التعليمي	44	%47.8	58	32.8
٢	تمكين المتعلم من مهارات القرن الحادي والعشرين	21	%22.8	55	31.1
٣	تطوير البنية التنظيمية والإدارية للمديريات والإدارات التعليمية والمدارس	8	%8.7	19	10.8
٤	معايير الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية	10	%10.9	6	3.3

٥	تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع البيئة والتطوّرات العالمية	7	%7.6	35	19.8
٦	تقويم نظام التعليم الجديد ٢٠٠٠.	2	%2.2	4	2.2
	المجموع	92	%100	177	%100

ويلاحظ من الجدول السابق ما يأتي:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت قضايا مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي قد بلغت ٩٢ رسالة بنسبة بلغت ٤٤.٨٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٦٦.٦٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ١٧٧ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ١٤.٦٪ من جملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ٤٣.٨٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل الجامعي، وقد حاز هذا المحور على نصيب كبير من الدراسات والبحوث كونه يشتمل على مرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي بحلقتيها الأولى (الابتدائي) والثانية (الإعدادي)، وهما يمثلان الجانب الأكبر في التعليم قبل الجامعي كما يعدان بيئة خصبة للبحث والدراسة.

- وقد جاءت الموضوعات المرتبطة ببناء شخصية المتعلم وتطوير أداء المتعلمين في المرتبة الأولى بوزن نسبى ٤٧.٨٪ من جملة الرسائل وبوزن نسبى بلغ ٣٢.٨٪ من جملة البحوث ثم تلته الموضوعات المتعلقة بتمكين المتعلم من مهارات القرن الحادي والعشرين، وبوزن نسبى ٢٢.٨٪ من جملة الرسائل بينما بلغ الوزن النسبي له ٣١.١ % من جملة البحوث، وتمثلت أهم الموضوعات المتعلقة بتطوير أداء المتعلمين في تنمية تحصيل العلوم والتحصيل اللغوي وتنمية مكونات البراعة الرياضية وتنمية بعض مهارات القراءة والكتابة وتنمية المفاهيم التاريخية وتحسين مهارات القراءة الجهرية والكتابة وتنمية مهارات التعلم السريع، وببقاء أثر التعلم، بينما تمثلت أبرز الموضوعات المرتبطة بتمكين المتعلم من مهارات القرن الحادي والعشرين في تنمية المهارات الحياتية، ومهارات اتخاذ القرار، وتنمية بعض عادات العقل، ومهارات حل المشكلات، ومهارات إدارة الميزانية، تنمية التفكير الناقد والأخلاقي والتأملي، ومهارات التفكير المستقبلي. وعلى الرغم من تضمين هذه المهارات في الرسائل والبحوث فإنه لا يمكن الجزم أن هذه المهارات تنطلق من دراسة واقعية لاحتياجات المجتمع والمؤسسات التعليمية والمتعلمين بمحافظة سوهاج، إذ غالبا ما تنطلق من اهتمامات الباحث الشخصية.

- على الرغم من تضمين رؤية التعليم المصرية والخطط البحثية لبعض الأقسام لمحور معايير الجودة والاعتماد فإن ثمة تراجعا ملحوظا في الدراسات التي عنيت به سواء على مستوى الدراسات

أو البحوث، وقد يرجع ذلك إلى أن حقبة ما قبل ٢٠١٧ قد شهدت زخما كبير من الدراسات التي عنيت به، إضافة إلى أنه ما زال بعص الأساتذة لا يميلون إلى دراسة مثل هذه الموضوعات فيحيدون وطلابهم عنها، لذا جاءت هذه النتيجة مختلفة عن نتيجة دراسة (غنايم، ٢٠١٤) التي حظيت فيه موضوعات الجودة والاعتماد بالمرتبة الأولى في دراسته التي أجراها للتعرف على واقع البحوث التربوية العربية من خلال الاطلاع على ٣٣٢ بحثا.

وقد دارت الدراسات والبحوث في فلك استخدام نموذج الفجوات وتحقيق متطلبات الاعتماد من خلال الخطة المدرسية وتطوير معايير الفاعلية التعليمية بمدارس التعليم العام، ، كما يلاحظ أن بعض الدراسات قد تجاوزت كيفية حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد ورصد المعايير الخاصة بهيئات الاعتماد في مختلف الأنظمة التعليمة تجاوزت ذلك إلى إعادة تقييم المدارس التي تم اعتمادها، فجاءت بعض الدراسات تعالج تقويم الأداء التعليمي لمؤسسات رياض الأطفال المعتمدة في سوهاج باستخدام نموذج تكاملي، وتطوير خطط تحسين مدارس التعليم الأساسي المعتمدة في محافظة سوهاج، وتحسين القدرة التنافسية للمدارس الابتدائية المعتمدة بمحافظة سوهاج.

- على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على تطبيقه، وازدياد شكاوى أولياء الأمور وبعض القائمين على العملية التعليمية من صعوبة المناهج وعدم مناسبتها لقدرات كثير من الطلاب إضافة إلى افتقار كثير من المدارس إلى متطلبات النظام الجديد، فإن " تقويم نظام التعليم الجديد ٢.٠" لم ينل عناية كبيرة في الدارسات والبحوث إذ احتل المرتبة الأخيرة في هذا المحور، وجاءت الموضوعات الذى تناولت هذه القضية حول نظام التعليم المصري بين الواقع والمأمول، ومتطلبات رقمية للمعلم في نظام التعليم المصري المطور، وتبنى نظام التعليم الجديد علىَ ضوء أنشطة التوكاتسو، كما قد ترجع قلة الدراسات التي تناولت نظام التعليم الجديد إلى أنه حديث عهد ولم تستقر دعائمه.

المحور الرابع: قضايا المعلمين بين جودة الأداء وعجز الأعداد:

اشتمل هذا المحور على ثلاثة محاور فرعية تضمنت التنمية المهنية الشاملة للمعلمين، ونقص أعدادهم وانعكاسات ذلك على المنظومة التعليمية، وتحسين أحوال المادية والمعنوية، وقد وجاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المنشورة المعبرة عن هذا المحور على النحو الآتي:

جدول رقم (٥)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن قضايا المعلمين

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	التنمية المهنية الشاملة والمستدامة للمعلمين	7	100	41	100
٢	نقص أعداد المعلمين وتداعيتها التربوية	1	0	0	0
٣	تحسين أحوال المعلمين ماديا واقتصاديا.	0	0	0	0
٤	المجموع	8	%100	41	%100

ويلاحظ من الجدول السابق أن:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت قضايا المحور قد بلغت ٨ رسائل بنسبة بلغت ٤٤.٨٣.٩٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٥.٧٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٤١ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ٣.٣٪ من جملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ١٠.١٤٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل الجامعي، ويظهر من النسب السابقة قلة البحوث والدراسات التي عنيت بهذا المحور وعزوف الباحثين عن دراسته رغم أهميته إذ ما زال المعلم يمثل محور مهما من محاور المنظومة التعليمية ورغم تضمين الخطط البحثية لبعض الأقسام مثل قسمي أصول التربية والمناهج وطرق التدريس التي نصت صراحة على برامج تدريبية مقترحة لتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، وقد جاءت أبرز الموضوعات المتعلقة بهذا المحور في التنمية المهنية الالكترونية للمعلم وتنمية مهارات التدريس الإبداعي لدى المعلمين وتدريب معلمي العلوم على المستحدثات التكنولوجية، وتدريب المعلمين على ضوء الاتجاهات الرقمية والكفايات الرقمية لمعلمي التعليم العام.
- لم تحظ مشكلات المعلمين المتمثلة في نقص في الأعداد وتدنى الأحوال المادية ونظرة المجتمع باهتمام الدراسات والبحوث إذ جاءت هذه القضايا متضمنة في إحدى الرسائل التي تعنونت بقضايا التعليم في البرامج الحوارية.

المحور الخامس: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

اشتمل هذا المحور على عدة قضايا فرعية تراوحت بين الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في مدارس العاديين والخدمات التعليمية للمناطق المحرومة والتسرب من التعليم والدروس الخصوصية وتداعياتها التربوية، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المنشورة المعبرة عن هذا المحور على النحو الآتي:

جدول رقم (٦)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن قضايا إتاحة التعليم للجميع

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
1	الاهتمام بتربية وتعليم ذوي الإعاقة	15	36.6	27	33.75
2	دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي	5	12.1	4	5
3	إتاحة تعليم عالي الجودة للمتعلمين الموهوبين والفائقين	4	9.8	15	18.75
4	تطوير مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة	4	9.8	10	12.5
5	الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً	4	9.8	4	5
6	ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة	3	7.3	1	1.25
7	تطوير جودة مدارس التربية الخاصة	3	7.3	9	11.25
8	الدروس الخصوصية وتداعياتها التربوية	2	4.9	1	1.25
9	مجانية التعليم قبل الجامعي	1	2.4	9	11.25
	المجموع	41	%100	80	%100

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت قضية إتاحة التعليم قد بلغت ٤١ رسالة بنسبة بلغت ٢٠٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٢٩.٧٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٨٠ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ٦.٦٪ من جملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ١٩.٨٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل

الجامعي، وقد جاءت القضايا المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة من حيث الاهتمام بهم ودمجهم وإتاحة تعليم جيد لهم وتطوير مناهجهم في المراتب المتقدمة، وقد يرجع زيادة الدراسات المعنية بهذا المجال إلى عناية كافة أقسام الكلية بهذه الفئات وتضمينها في الخطط البحثية للأقسام الستة، إضافة إلى أن الفئات الخاصة ما زالت محل اهتمام كثير من المدارس البحثية باعتبارها مجالا خصبا، كما تشتمل سوهاج على عدد من المدارس والفصول التي تسمح وتشجع الباحثين على تطبيق البحوث في هذا المجال، إذ يبلغ عدد المدارس في سوهاج ٢٠ مدرسة تضم ١٢٨فصلا بها ١٧١٦ طالبا(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١). وقد تمحورت الدراسات والبحوث حول تقييم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس العاديين والمشكلات التي تواجه الدمج، وتنمية المهارات لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ودراسة مدارس STEM من حيث المباني وأساليب التقويم والمناهج واستراتيجيات التدريس، وفاعلية الذات الإبداعية وأساليب التعلم النوعية لدى طلاب تلك المدارس، وكفايات مديريها.

- على الرغم من تصنيف محافظة سوهاج من المحافظات الأكثر فقرا واشتمالها على عديد من المناطق العشوائية والقرى المحرومة والأكثر احتياجا فإن الدراسات والبحوث التي عنيت بالخدمات التعليمية في تلك المناطق جاءت قليلة حيث بلغت ٤ رسائل مثلت ٩.٨ % من جملة رسائل المحور، و٤ بحوث بوزن نسبى بلغ ٥٪ من جملة بحوث المحور، كما جاءت الدراسات تدور حول تعليم المهمشين على ضوء الاتجاهات الدولية، والاحتواء الاجتماعي للتلاميذ المهمشين، ومشكلات التعليم في القرى الأكثر فقرا.
- لم تحظ قضية الدروس الخصوصية وتداعياتها التربوية باهتمام البحث التربوي خلال هذه الفترة إذ بلغ عدد الدراسات التي تناولت هذه القضية دراستين فقط لم يتضمنا القضية صراحة في عنوانهما بل جاءت متضمنة في محتوياتهما إذ جاءت الدراسة الأولى بعنوان القضايا التربوية في البرامج الحوارية والثانية بعنوان مشكلات التعليم في القرى الأكثر فقرا، بينما تناول بحث واحد هذه القضية ودار حول تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية. وتأتى هذه المعالجة الضئيلة للقضية رغم ما يؤكده (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٩) أن ما تنفقه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية يقدر بنحو ٤٧ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ وقد بلغت نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية ٣٧.٧ % من إجمالي متوسط الإنفاق السنوي على التعليم وقدر بحوالي ١٩٥٤.٤ جنيها مصريا.
- تحول الباحثين عن دراسة بعض القضايا التي يغلب عليها ثوب القدم رغم أنها ما زالت تشغل حيز اهتمام الخبراء وتأتى متضمنة في الرؤي والخطط الاستراتيجية التي تضعها الدولة؛ ومنها قضية التسرب، إذ بلغت عدد الدراسات التي تناولت تلك القضية ٣ رسائل بوزن نسبى بلغ ٧.٣ % من جملة رسائل المحور، إذ جاءت هذه القضية صريحة في عنوان دراسة واحدة دارت حول التخطيط لمواجهة مشكلة التسرب في مدارس التعليم الأساسي، بينما جاءت متضمنة في الدراستين الأخريين، كما أنها جاءت في

بحث واحد من جملة البحوث التي عنيت بمحور الإتاحة وبوزن نسبى بلغ ١.٢٥٪ من جملة بحوث المحور، تأتى هذه المعالجة المنخفضة بينما بلغ عدد المتسربين من المرحلة الابتدائية في محافظة سوهاج عامي ١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠٢٠/١٩م حوالى ١٩٣٨ تلميذا بنسبة بلغت ٠.٣٢٪، كما بلغ عدد المتسربين في المرحلة الإعدادية ٤٦٤٦طالبا بنسبة بلغت ١.٩٩٪.(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

المحور السادس: الأبنية التعليمية:

اشتمل هذا المحور على ثلاثة قضايا تضمنت كثافة الفصول المدرسية، وجودة البنية الأساسية بالمدارس، وتعدد الفترات الدراسية، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المنشورة المعبرة عن هذا المحور على النحو الآتي:

جدول رقم (٧)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن قضايا الأبنية التعليمية

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	كثافة الفصول المدرسية	3	60	1	100
2	جودة البنية الأساسية بالمدارس	2	40	0	0
3	تعدد الفترات الدراسية	0	0	0	0
المجموع		5	%100	1	%100

يلاحظ من الجدول السابق:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت القضايا المتعلقة بالأبنية التعليمية قد بلغت ٥ رسائل بنسبة بلغت ٢.٤٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٣.٦٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة مقالة واحدة، ويشير ذلك إلى ضعف التعاطي البحثي سواء من حيث الرسائل العلمية أو البحوث المنشورة مع مفردات هذه القضية على الرغم من أنها تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعي بالمحافظة ، فقد أشارت إحصاءات وزارة التربية والتعليم أن متوسط كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية بلغ ٥٠.٨ طالبا عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م، بينما بلغ متوسط كثافة الفصل في المرحلة الإعدادية ٤٧.١٤ طالبا بمحافظة سوهاج عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م، كما بلغ عدد المدارس التي تطبق فترتين بذات المحافظة حوالى ٤٣ مدرسة تضم ١٦١٥ فصلا بهم ٧٨١٦٧ طالبا، وجاءت أبرز الدراسات التي تصدت لهذا المحور حول مواجهة الزيادة

عن الطاقة الاستيعابية بمدارس التعليم الأساسي، كما لم تتطرق أية دراسة أو بحث لتعدد الفترات الدراسية وتداعياتها على المنظومة التعليمية.

المحور السابع: تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم:

اشتمل هذا المحور على ثلاثة محاور فرعية تضمنت تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا، مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية، العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وقد وجاءت موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المنشورة المعبرة عن هذا المحور على النحو الآتي:

جدول رقم (٨)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا	13	81.25	24	63.2
2	مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية	3	18.75	12	31.6
3	العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل	0	0	2	5.2
المجموع		16	%100	38	100

يلاحظ من الجدول السابق:

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت هذا المحور قد بلغت ١٦ رسالة بنسبة بلغت ٧.٨٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ١١.٦٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٣٨ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ٣.١٪ من جملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ٩.٤٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل الجامعي، وجاءت الدراسات والبحوث المنشورة المعنية "بتحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا" في مقدمة قضايا هذا المحور بوزن نسبى بلغ ٨١.٢٥٪، و٦٣.٢٪ على الترتيب، وقد دارت تلك الدراسات والبحوث حول تصميم وحدات وبرامج مقترحة واستخدام استراتيجيات

حديثة في تطوير تدريس العلوم والرياضيات مثل استراتيجية الرؤوس المرقمة، التدريس التبادلي والنمذجة الالكترونية وخرائط المفاهيم والرحلات المعرفية والتعلم القائم على الويب واستخدام كائنات التعلم الرقمية والتعلم التشاركي واستخدام تكنولوجيا الهولجرام، إضافة إلى تنمية الكفاءة التواصلية، تنمية البراعة الرياضية، وتنمية مهارات التواصل الاجتماعي، ويتضح مما سبق أن ثمة اهتماما بالدراسات والأبحاث التي عنيت بتحسين تدريس العلوم والرياضيات وتوظيف التكنولوجيا.

- جاءت الدراسات والبحوث المعنية برصد العلاقة بين التعليم ومؤشرات التنافسية العالمية في المرتبة الثانية بوزن نسبى بلغ ١٨.٧٪ من جملة الدراسات الممنوحة والمعبرة عن هذا المحور، ٣١.٦٪ من جملة الأبحاث المنشورة المعبرة عن هذا المحور، ويشير ذلك إلى أن المردود البحثي حول هذه القضية جاء متوسطا رغم كونها تمثل توجها عالميا وهدفا مستقرا في الخطط الاستراتيجية.
- لم تحظ قضية العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل باهتمام الباحثين سواء على مستوى الدراسات او البحوث، إذ لم يتصد لهذه القضية سوى بحثين فقط، وقد يرجع ذلك إلى عدم تضمينها في معظم الخطط البحثية للأقسام الأكاديمية بالكلية. وجاءت الدراسات حول دور المنهج الخفي في تنمية الوعي المهني لدى طلاب المرحلة الإعدادية، وبهذا العرض ينتهي الباحث من تناول المجال الأول من مجالات الدراسة التحليلية وهو التعليم العام الأساسي.

المجال الثاني المتعلق بقضايا التعليم الفني:

اشتمل هذا المجال على ثلاثة محاور تضمنت قضايا التعليم الفني (جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية، إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم)، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية والأبحاث المنشورة المعبرة عن هذه القضايا على النحو الآتي:

المحور الأول: جودة نظام التعليم الفني:

تضمن هذا المحور خمس قضايا فرعية عبرت عن قضية جودة نظام التعليم الفني من حيث معايير الاعتماد والجودة للتعليم الفني، تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات سوق العمل، التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية، تطوير منظومة التعليم الفني وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية الممنوحة والبحوث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج على النحو الآتي:

جدول رقم (٩)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن جودة نظام التعليم الفني بما يتوافق مع النظم العالمية

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
1	تطوير الخطط والبرامج الدراسية	8	44.4	9	34.6
2	تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات سوق العمل	5	27.8	5	19.2
3	تطوير منظومة التعليم الفني وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل	4	22.2	7	27
4	معايير الاعتماد والجودة للتعليم الفني	1	5.6	1	3.8
5	التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين	0	0	4	15.4
المجموع		18	%100	26	100

يلاحظ من الجدول السابق

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت هذا المحور قد بلغت ١٨ رسالة بنسبة بلغت ٨.٧٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ١٣٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٢٦ مقالة وبحثا وبنسبة بلغت ٢.١٪ من جملة الأبحاث المنشورة، وبنسبة بلغت ٦.٤٪ من جملة الأبحاث المعنية بالتعليم قبل الجامعي، وتشير هذه النسب إلى انخفاض المردود البحثي بقضايا التعليم الفني عامة إذ يتمحور معظم الاهتمام بالتعليم العام والتعليم الجامعي، على الرغم من أن عدد مدارس التعليم الفني بمحافظة سوهاج لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م يبلغ ١١٤ مدرسة تضم ٢٨٤٥ فصلا بها حوالى ١٢٧٨٩٣ طالبا، إذ يبلغ عدد مدارس التعليم الفني الصناعي حوالى ٥٢ مدرسة تضم ١٣٠٠ فصل تحوى ٥٢٧٣٥ طالبا، بينما يبلغ عدد مدارس التعليم الفني الزراعي حوالى ٦ مدارس تضم ١٨٢ فصلا بها ٧٢٠٩ طالبا، كما يبلغ عدد مدارس التعليم الفني التجاري ٥٢ مدرسة تضم ١٣٣٨ فصلا بها ٦٦٦٥٦طالبا، كما يبلغ عدد مدارس التعليم الفني الفندقي ٤ مدارس تضم ٥٢ فصلا تحوى ١٢٩٣ طالبا(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١)، كما يبلغ جملة العاملين بمدارس التعليم الفني بمحافظة سوهاج لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م حوالى ١٢٠٥٧ منهم حوالى ٩٦٦٥ معلما، حيث يبلغ جملة العاملين بمدارس التعليم الفني الصناعي حوالى ٧١٢٩ منهم ٥٨٧٥ معلما بينما يبلغ جملة العاملين بمدارس التعليم الزراعي حوالى ٦٨٥ منهم ٤٥٤ معلما بينما يبلغ جملة العاملين بمدارس التعليم الفني التجاري ٤٠٥٧ منهم حوالى ٣٢٠٠ معلما، بينما يبلغ جملة العاملين بمدارس التعليم الفني

الفندقي حوالى ١٨٦ منهم ١٣٦ معلما (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١). وتشير تلك الإحصاءات إلى عدم تناسبية الدراسات والبحوث مع طبيعة وحجم التعليم الفني بمحافظة سوهاج

- جاءت الدراسات والبحوث المعنية بتطوير الخطط والبرامج الدراسية بالتعليم الفني في المرتبة الأولى بوزن نسبى بلغ ٤٤.٥٪ من جملة محور الرسائل ٣٤.٦٪ من جملة محور البحوث، أي ما يزيد عن ثلث دراسات وبحوث هذا المحور، وقد دارت الدراسات والبحوث حول تطوير أهداف وخطط الاستثمار في التعليم الثانوي الفني، وتحديث البنية التحتية لمؤسسات التعليم الثانوي الفني، وتطوير برنامج إعداد العامل الفني بالمدرسة الثانوية الفنية. واستخدام منهج الجدارات الحرفية لتطوير برامج إعداد العامل الفني بالمدارس الثانوية الصناعية، وتطوير تدريس كل من اللغة الفرنسية من خلال استخدام بعض أدوات الويب، أساسيات الهندسة الكهربية بالصف الأول الثانوي الصناعي، المحاسبة المالية وسوق الأوراق المالية بالتعليم الثانوي التجاري.

- على الرغم من أن التعليم الفني مرحلة تعليمية منتهية شديدة الارتباط بسوق العمل، فإن الدراسات والبحوث التي عنيت بقضية تمكين المتعلم من مهارات سوق العمل جاءت متواضعة إذ بلغت خمس دراسات وخمسة بحوث، ودارت موضوعاتها حول تنمية مهارات ريادة الأعمال ومهارات القرن الحادي والعشرين، وتنمية المهارات الادائية لدى طلاب المدرسة الثانوية الصناعية، وتنمية المهارات العملية والمهرات الحياتية المرتبطة بسوق العمل، وتنمية مهارات استخدام البرامج المحاسبية والتسويق الإلكتروني.

- جاءت الدراسات والبحوث المعنية بتطوير منظومة التعليم الفني في مرتبة متوسطة من دراسات المحور وبوزن نسبى بلغ ٢٢.٢ % و ٢٧٪ على الترتيب، وقد دارت الدراسات والبحوث حول تطوير التعليم الفني الصناعي من خلال استخدام مدارس التكنولوجية التطبيقية، ووضع رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الثانوي الفني، ويلاحظ من خلال هذا الطرح البحثي أنه جاء أقل من المتوقع وأن معظم الدراسات مرجعها رؤى فردية شخصية لا ترتكز على خطط بحثية أو تعاون بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات التعليم الفني، إذ يلحظ خلو محاور الخطط البحثية لأقسام كلية التربية من قضايا التعليم الفني.

- جاءت الدراسات والبحوث المعنية بقضايا الجودة والاعتماد للتعليم الفني والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين في المرتبة الأخيرة لهذا المحور مما يشير على تدنى المردود البحثي من قبل الباحثين لهذه القضايا رغم أهميتها، إذ سبق الحديث على أن هذه المدارس تحوي ما يقارب من ٩٦٦٥ معلما، ويؤكد ذلك أن ثمة فجوة متسعة بين البحوث والدراسات وبين واقع المؤسسات التعليمية. ودارت هذه الدراسات والبحوث حول المهارات الرقمية لمعلمي التعليم الثانوي الفني الصناعي، والاحتياجات التدريبية لمديري المدارس الثانوية الفنية.

المحور الثاني: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

تضمن هذا المحور ثلاث قضايا فرعية عبرت عن إتاحة التعليم للجميع من حيث توفير المدارس الجاذبة، والربط الفعال للمدارس وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية، وتحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية الممنوحة والبحوث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج على النحو الآتي:

جدول (١٠)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

م٠	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	توفير المدارس الجاذبة	2	50	2	50
٢	الربط الفعال للمدارس وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	2	50	1	25
٣	تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني.	0	0	1	25
المجموع		4	%100	4	%100

يلاحظ من الجدول السابق

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت القضايا المتعلقة بإتاحة التعليم الفني دون تمييز قد بلغت ٤ رسائل بنسبة بلغت ٢٪ من جملة الرسائل الممنوحة، وبنسبة بلغت ٢.٩٪ من جملة الرسائل المعنية بقضايا التعليم قبل الجامعي، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٤ مقالات، ويشير ذلك إلى ضعف التعاطي البحثي سواء من حيث الرسائل العلمية أو البحوث المنشورة مع مفردات هذه القضية، وقد جاءت الدراسات والبحوث المعنية بتوفير المدارس الجابة في المرتبة الأولى برصيد رسالتين وبحثين وقد أكدت تلك الدراسات على تطبيقات المدارس الجاذبة في التعليم الثانوي وتعزيز مهارات التعليم الأخضر الرقمي لدى تلك المدارس، وجاء ربط المدارس بالتركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية في المرتبة الثانية، وتمثلت معالجة الدراسات والبحوث في ربط المدارس بالاقتصاد والإنتاج والعمل على تلبية احتياجات سوق العمل وتخريج جيل على دراية بسوق العمل ومتطلباته من حولهم.
- جاءت المعالجة البحثية لتحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني ضعيفة للغاية، إذ لم تتضمن الدراسات والبحوث إلا مقالة واحدة تعرضت لها ضمن محتوياتها، يأتي ذلك على الرغم مما تؤكده الدراسات والبحوث أن التعليم الفني قاطرة تحقيق التنمية الصناعية وتوفير القوى العاملة الماهرة فإن ثمة نظرة سلبية

تجاه التعليم الفني، إذ ما زال قطاع عريض ينظر إلى خريجي التعليم الفني على أنهم متعلمون من الدرجة الثانية، وأن التعليم الفني مردوده المهني على خريجيه يكاد يكون معدوما.

- **المحور الثالث: تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم:**

تضمن هذا المحور خمس قضايا فرعية عبرت عن قضية جودة نظام التعليم الفني من حيث معايير الاعتماد والجودة للتعليم الفني، تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات سوق العمل، التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية، تطوير منظومة التعليم الفني وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل، وقد جاءت موضوعات الرسائل العلمية الممنوحة والبحوث المنشورة في مجلة كلية التربية بسوهاج على النحو الآتي:

جدول رقم (١١)

موضوعات الرسائل العلمية والبحوث المعبرة عن تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

م	دلالة الفئة	الرسائل العلمية		المجلة التربوية	
		التكرارات	الوزن النسبي	التكرارات	الوزن النسبي
١	تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل	2	٦٦.٧	2	50
٢	المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب.	1	33.3	2	50
المجموع		3	%100	4	%100

يلاحظ من الجدول السابق

- أن عدد الرسائل العلمية التي تناولت القضايا المتعلقة بتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم قد بلغت ٣ رسائل ، كما بلغت البحوث والمقالات المرتبطة بذات المحور موضوع الدراسة ٤ مقالات، ويشير ذلك إلى ضعف التعاطي البحثي سواء من حيث الرسائل العلمية أو البحوث المنشورة مع مفردات هذه القضية، وقد عالجت موضوعات الدراسات والبحوث تسويق الخدمات التعليمية في ضوء احتياجات سوق العمل، وتقييم التعليم الفني وتغيير الممارسات التعليمية، وتحسين مخرجاته وتحسين كفاءة العاملين، كما تناولت دراسة واحدة متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في المدارس الثانوية الفنية على ضوء تجربة كل من الخبرة الألمانية والخبرة اليابانية وخبرة كوريا الجنوبية.
- لم تحظ قضية العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل باهتمام الباحثين سواء على مستوى الدراسات او البحوث، إذ لم يتصد لهذه القضية سوى بحثين فقط، وقد يرجع ذلك إلى عدم تضمينها في معظم الخطط البحثية للأقسام الأكاديمية بالكلية. وبهذا العرض ينتهي الباحث من الدراسة التحليلية.

تصور مقترح لتفعيل جودة البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج:

في ضوء التحليل النظري لجوانب الدراسية المختلفة، وما أسفر عنه من نتائج يمكن تقديم رؤية مقترحة لتفعيل جودة البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي بكفاءة وفاعلية، بما يسهم في حل القضايا والمشكلات التعليمية المعاصرة، وتعظيم العائد من البحث التربوي من خلال مراعاة معايير جودته. وفيما يلي جوانب هذا التصور المقترح:

١- فلسفة التصور المقترح ومنطلقاته وأهدافه:

تشتق فلسفة هذا التصور من عدة اعتبارات فلسفية واجتماعية يأتي في مقدمتها أن البحث التربوي يرتكز على فلسفة اجتماعية تعتنى بالغايات الكبرى والقيم الإنسانية وتحقيق رفاهية الإنسان وتفكيك القضايا المجتمعية التي تحول دون ذلك، وأن البحث التربوي منوط به إصلاح التعليم، وتتعاظم أهمية وقيمة البحث التربوي كلما كان أكثر التحاما مع قضايا المجتمع المحلى وأكثر استيعابا للتحديات والمتغيرات المعاصرة، وأكثر إنتاجا للمعرفة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

إضافة إلى أن تحديث الدول وتطوير مؤسساتها وتحسين مستوى معيشة شعوبها ورصد القضايا والمشكلات المجتمعية لم يعد يتم دون رؤى بحثية أو خطط استراتيجية قصيرة أو بعيدة المدى، كما أثبتت الجوائح والكوارث التي تنتاب العالم أنه لا سبيل للتصدي لها وتحجيمها والتخفيف من آثارها إلا بالبحث العلمي.

ووفقا لهذه الرؤية، تقوم فلسفة التصور المقترح على ضرورة تجويد البحث التربوي في تبنى قضايا التعليم قبل الجامعي، بما يسهم في النهاية في تحسين العملية التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي، ويستند التصور المقترح إلى عدة منطلقات هي:

١. جودة البحث التربوي مدخلا أساسيا للحفاظ على السمعة الأكاديمية لكليات التربية، وتعظيم الثقة بينها وبين واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار.
٢. جودة البحث التربوي آلية ناجعة لتحقيق الإبداع والتنافسية والتميز المؤسسي والتنمية المستدامة وتحقيق الرؤي العصرية للدول لما له من قدرة على إنتاج وتوليد المعرفة وحل المشكلات، وتوليد وتحديث تخصصات جديدة تتماشى مع معطيات العصر ومستقبله،
٣. نجاح البحث التربوي مرهون باستيعاب المشكلات التعليمية المحلية والتحديات العالمية المعاصرة.
٤. لا يمكن أن تتحقق جودة للمنتج التعليمي بمنأى عن جودة البحث التربوي.
٥. يقاس دور الإنتاج العلمي بقدر إسهامه في إحداث تغيير في الواقع داخل المجتمع.

٦. يعد جودة البحث التربوي الضمان الوحيد لإحداث التطوير التربوي والتحسين الفعال للعملية التربوية والتعليمية.

٧. تطوير أداء الباحثين التربويين والإشراف العلمي يقود إلى بحث تربوي رصين ينتج معرفة تربوية أصيلة تسهم في تحسين المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها.

وتتمثل أهداف التصور المقترح في:

- تحقيق التطوير التربوي المنشود من خلال الاهتمام بأحد أهم عناصر المنظومة الجامعية وهو البحث التربوي.
- زيادة فاعلية البحث التربوي في معالجة وتبنى قضايا التعليم قبل الجامعي الملحة والواقعية.
- تعزيز ثقة متخذي القرار وراسمي السياسات التعليمية في البحث التربوي من خلال مشاركتهم في وضع الخطط البحثية للأقسام الاكاديمية والتحام البحث التربوي بقضايا التعليم الواقعية والملحة.
- تحديد الأولويات البحثية التي تعنى المجتمع السوهاجى فيما يتعلق بقضايا التعليم قبل الجامعي.
- مساعدة الباحثين في تطوير ممارساتهم البحثية المختلفة، بما يسهم في تحسين وتجويد المخرجات البحثية.
- تعظيم الاستفادة من البحث التربوي في رصد وتحليل قضايا التعليم قبل الجامعي الواقعية والملحة التي تواجه المجتمع.

محاور التصور المقترح وآليات تنفيذه.

يرتكز التصور المقترح على أربعة محاور رئيسة يمكن من خلالها تفعيل جودة البحث التربوي بما يسهم في تبنى قضايا التعليم على النحو الآتي:

المحور الأول المتعلق بالمؤسسة الأكاديمية:

وتتمثل أهم الآليات المتعلقة بالمؤسسة الأكاديمية فيما يلي:

١- تحديث الخطط البحثية للأقسام التربوية بحيث ترتكز على أولويات القضايا الراهنة والملحة والمستقبلية التي يحتاجها المجتمع السوهاجى، على أن يتم ذلك بالتوافق والمشاركة الفاعلة مع صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار بالمحافظة، ويتم نشرها وتوثيقها ومتابعة تنفيذ البحوث على ضوئها.

٢- تضمين الخطط البحثية للأقسام الأكاديمية على محاور ترصد:

- واقع التعليم الفني ومشكلاته وتطويره وتحسين تنافسيته وربطه بسوق العمل، وتحسين النظرة المجتمعية له.

- جائحة كورونا وتداعياتها التربوية والتعليمية والنفسية على المنظومة التعليمية.
- التنمية المهنية الرقمية للمعلمين.
- مؤشرات التعليم قبل الجامعي في تقارير التنافسية العالمية.
- جودة البنية الأساسية بالمدارس الحكومية.
- الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة والأكثر احتياجا.
- الانعكاسات التربوية والتعليمية والاقتصادية لنقص أعداد المعلمين وتردى أوضاعهم.
- رصد وتقويم نظام التعليم الجديد ٠.٢ بحيادية وموضوعية ووفق مؤشرات علمية.
- أساليب التقويم في النظام التعليمي الجديد لا سيما التقويم الإلكتروني.
- أدوار المعلم الجديدة التي تلائم متطلبات نظام التعليم الجديد.
- بناء شخصيات المتعلمين وتمكينهم من مهارات القرن الحادي والعشرين.

٣- تضمين الخطط البحثية بالكلية المجالات والموضوعات التي يتم دراستها وفق بحوث الفريق أو من تخصصات متعددة، وتوجيه الباحثين إلى دراستها.

٤- توجيه الدعوات الرسمية من قبل إدارة الكلية إلى المعنيين من قيادات ومعلمي التربية والتعليم لحضور مناقشات الرسائل العلمية والمؤتمرات والندوات التي تعقدها الكلية للاستفادة من الطرح العلمي للقضايا والمشكلات التعليمية.

المحور الثاني المتعلق بجودة الباحثين:

وتتمثل أهم الآليات المتعلقة بجودة الباحثين فيما يلي:

١- توخى الأمانة العلمية في التعامل مع المصادر والمراجع والوثائق، فلا يثبت إلا ما يأخذ منه وعليه أن يوثق النصوص والأفكار المنتسبة الى أصحابها، ولا يلوى عنق النصوص والوثائق والأرقام أو يجتزأها من سياقها ليبرهن على فكرته أو يوظفها خلاف ما أراد صاحبها.

٢- التزام الباحث بالسير على المنهج العلمي المناسب لموضوعه حتى يصل إلى مبتغاه، مما يساعد على عرض الموضوعات بوضوح ودقة ويقود إلى تسلسل الأفكار وتناسقها وتدعيم أفكاره بالشواهد والأدلة، التي تؤكد سلامة اختياراته وترجيحاته.

٣- صياغة نتائج البحوث والرسائل العلمية بشكل إجرائي حتى يسهل تطبيقها من قبل متخذي القرار، والتأكيد على كتابة التوصيات بلغة علمية سهلة.

٤- المراجعة المستمرة لمهارات الباحثين وعدم التركيز على الجوانب الشكلية والهامشية والاهتمام بموضوع البحث.

٥- تشجيع الباحثين على العناية بالدراسات النقدية وتدريبهم عليها لما تعبر عن القدرة على الإضافة والتجديد، وما يستوجبه ذلك من معايشتهم لموضوعات أبحاثهم وفهم آليات التفاعل الاجتماعي بين القوى المجتمعية، والإفصاح عن تحيزاتهم الفكرية دون مواربة، وقبول مراجعة أفكارهم.

٦- تدريب الباحثين على التمكن من مهارات التفكير التأملي النقدي حتى يتمكنوا من فهم وتحليل السياق الأنثروبولوجي والاجتماعي للممارسات التربوية والتعليمية بدقة وموضوعية وفحص الإجراءات بطرق نقدية.

٧- التزام الباحثين بحماية حقوق ورفاهية وكرامة المشاركين في البحث؛ والسعي للقضاء على التحيز في أنشطتهم المهنية، وعدم التسامح مع أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق؛ الدين؛ النوع؛ التوجه الجنسي؛ الظروف الصحية؛ الوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ والاعتراف بحقوق الآخرين في اعتناق القيم والمواقف والآراء التي تختلف عن آرائهم دون فرض وصاية عليهم.

٨- امتلاك الباحثين المعارف والمهارات الذهنية والمهنية والالمام بالنظريات وأساسيات التخصص التي تعينهم على فهم الظواهر المجتمعية والقضايا الملحة والمشكلات الجارية فهما عميقا وتفسيرها وفق معطيات تلك النظريات.

٩- الاهتمام بحلقات النقاش (السمنار العلمي) لما له من دور في بلورة أفكار الباحثين عند اختيارهم لموضوعاتهم البحثية، وتعديل اتجاهاتهم البحثية ومتابعة الاتجاهات الحديثة في مجال التخصص.

١٠- تدريب الباحثين على تحمل مسئولية أبحاثهم وتحليلاتهم ونتائجها والاستعداد للدفاع عن توجهاتهم وآرائهم.

١١- توجيه الباحثين نحو المناهج البحثية الجديدة التي تلائم طبيعة المشكلات المجتمعية المستحدثة والتحديات المعاصرة.

١٢- إكساب الباحثين مهارات التعامل مع المكتبات الرقمية وقواعد البيانات العالمية.

المحور الثالث المتعلق بجودة الإشراف العلمي:

وتتمثل أهم الآليات المتعلقة بجودة الإشراف العلمي فيما يلي:

١- توجيه الباحثين نحو الوظيفة التنويرية للبحث التربوي من خلال التركيز على انحياز نتائج البحث للعدالة والحرية والالتزام بالموضوعية وتوعية الجماهير بحقيقة القضايا والمشكلات التعليمية دونما مبالغة أو تهوين.

٢- توجيه الباحثين نحو المشكلات الحقيقة والملحة، ومساعدتهم على تقديم وصياغة نتائج الدراسة بطريقة إجرائية قابلة للتطبيق بعيدا عن الخطب الرنانة والأساليب المنمقة الغامضة، التي في غالبتيها تعد مسلمات.

٣- تنمية كفاءة الإشراف على الرسائل العلمية من خلال إلزامهم بالنشر العلمي وحضور المؤتمرات العلمية وحلقات النقاش الخاصة بالأقسام.

٤- تحلى المشرفين بالبعد الإنساني في التعامل مع الباحثين والمتمثل في معاملتهم بود واحترام وتحفيزهم على إبداء وجهات نظرهم واحترامها.

٥- تعظيم التفاعل بين المشرفين وطلابهم مما يساعد في صقل مهاراتهم وتوجيه اعوجاجهم البحثي وتوظيف حماسهم المعلوماتي في معالجة القضايا البحثية بدقة وموضوعية.

٦- تشجيع البحوث البينية بين التخصصات التربوية بما يسهم في تحقيق التكامل المعرفي وتقديم اطروحات متنوعة للقضية التعليمية.

المحور الرابع المتعلق بجودة النشر العلمي:

وتتمثل أهم الآليات المتعلقة بجودة النشر فيما يلي:

١- أن يتم نشر ملخصات البحوث التي يتم نشرها في الدورية بلغة سهلة وواضحة

٢- أن تعتمد الدوريات التربوية التحكيم الثنائي لكافة الأبحاث وأن تعتمد آليات واضحة ومعلنة ومفعلة للتحكيم وأن تلتزم التنويع الجغرافي في التحكيم.

٣- أن يراعى عند تحكيم الأبحاث التربوية التخصصات الدقيقة لهيئة التحكيم.

٤- توجيه الباحثين إلى الاستفادة من قواعد البيانات العالمية التي تتيحها الجامعات والتي قد تثرى الموضوعات البحثية.

٥- تشجيع الأبحاث التشاركية بين الأكاديميين والممارسين في الميدان التربوي من أجل تضيق الفجوة بين مواقع إنتاج المعرفة وتطبيقها وتحسين العلاقة بينهما، وإشعار الممارسين أنهم مشاركون في إنتاج وتطبيق المعرفة، وتدريبهم على مناهج البحث وكيفية تطبيق أدواته سواء من خلال برنامج تدريبي يتم داخل كلية التربية أو اعتماده في برامج الاكاديمية المهنية للمعلم.

٦- تضمين برنامج تدريبي عن النشر العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومعامل التأثير وأخلاقيات النشر العلمي في الدورات التي تتبع مركز تنمية القدرات

٧- تشجيع نشر الأبحاث الجماعية أو ما يعرف بأبحاث الفريق، وتوجيه لجان الترقيات على معاملتها نفس معاملة الأبحاث الفردية.

٨- تشجيع الباحثين على النشر في الدوريات التربوية التي تحظى بتقييم مرتفع من قبل المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

ضمانات تحقيق التصور المقترح:

يتطلب تحقيق التصور المقترح توافر بعض الضمانات التي من أهمها:

١- أن تتضمن الجامعة مركزا لأخلاقيات النشر العلمي بحيث لا يسمح بنشر البحوث دون الحصول على موافقته لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

٢- أن تكون الأولوية للنشر في دورية الكلية للأبحاث التي تعالج قضايا المجتمع الملحة والواقعية.

المراجع:

إبراهيم، نهى عبد المنعم (٢٠٢١). الدوريات العلمية بجامعة الأزهر في ضوء معايير قاعدة بيانات سكويس :Scopus دراسة تقييمية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، ٨ (٣)، ٣٧٩- ٤٣٥.

أبو شديد، كمال، وبوزيد، ماريا (٢٠١٩). قواعد النشر بين المعلن والمطبق في الدوريات العربية التربوية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، (٤٥)، ١٧٣- ١٩٩.

اتحاد جامعات العالم الإسلامي (٢٠١٠). إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي. جدة: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

أحمد، أمل على محمود سلطان (٢٠١٩). الاحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات النظام التعليمي الجديد في مصر " ٢٠١٩ / ٢٠١٨ ": دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٣٠ (١١٩)، ٤٥٢- ٥٣٠.

أرنوط، بشرى إسماعيل (٢٠٢٠). جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، المعوقات، والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين: دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٦٩)، ١- ٢٧.

إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٣). متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، (٨١)، ٩١- ٢٢٧.

إسماعيل، محمد السيد (٢٠١٢). متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في مصر: جامعة سوهاج نموذجا، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٨). تقرير أقل البلدان نموا، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة.

بشاي، وفاء زكي بدروس (٢٠٢١). تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية "تعليم الظل": دراسة مقارنة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٨٧)، ١٥٨٣- ١٦٧٦.

بغدادي، منار محمد (٢٠١٩). التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٣(١)، ٦٤-٢٠٠.

البنا، أحمد عبد الله الصغير (٢٠١٤ أبريل ٢٦- ٢٧). بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر". جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٣٥- ٢٨٨.

البنا، أحمد عبد الله الصغير (٢٠١٤ أبريل ٢٦- ٢٧). بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية، المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية – القيمة والأثر، جامعة سوهاج – جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٣٥- ٢٨٨.

البنك الدولي (٢٠٢٠). جائحة كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات " ملخص تنفيذي"، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

بهاء الدين، حسين كامل (٢٠٠٣). مفترق الطرق، القاهرة: دار المعارف.

توفيق، فيفي أحمد (٢٠١٤). الفجوة البحثية في المجلات التربوية "الأسباب والحلول": دراسة تحليلية، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ١٥(٨٤)، ٣٩- ١٣٦.

جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية (٢٠٢١). رؤية مصر ٢٠٣٠. Retrieved February 15,2022, from https://www.presidency.eg/ar/2030

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٩). الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، (١١٠).

جودة، عبد المهدي محمد ٢٠١٩). الآثار الاقتصادية للدروس الخصوصية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١١٠ (٥٣٥)، ٤٢٥- ٤٦٨.

حافظ، ضياء الدين عبد الواحد (٢٠١٧). النشر العلمي الدولي في الدوريات الزائفة على شبكة الإنترنت" دراسة وصفية إحصائية "، مجلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (١٨)، ١٦- ١٣٣.

حرب، محمد خميس (٢٠١٨). خريطة بحثية مقترحة لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٨(٥)، ١٨١- ٢٤٢.

حسن، نادية سلامة (٢٠١٧). تعليم الجيل الرقمي بالمناطق المحرومة: دراسة سوسيولوجية لملامح الاستبعاد الاجتماعي في مصر، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

خلف، السيد محمد عبد الله (٢٠١٥). تصور مقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (٦٣)، ٤٨٧- ٥٢٢.

خليفة، محمود عبد الستار (٢٠١٧ أبريل). تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات :دوريات المكتبات والمعلومات نموذجاً، المؤتمر العلمي الثاني للمكتبات والمعلومات: النشر العلمي الدولي: الواقع والتحديات والحلول، كلية الآداب، جامعة بنها، ١- ٢٨.

الخويت، سمير عبد الوهاب، وبدوي، عبد الرؤوف محمد (٢٠٠١). إمكانية تطوير بعض مقومات البحث التربوي بالجودة الشاملة، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ٢(٥)، ٧٣- ١٣٨.

الدهشان، جمال على (٢٠١٤، أبريل ٢٦- ٢٧). ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر". جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج،٤٣- ٧٢.

الدهشان، جمال على (٢٠١٥). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي، مجلة نقد وتنوير، (١)، ٤٥- ٦٨.

الدهشان، جمال على، وحسين، هشام بركات (٢٠٢٠). معايير تقييم المجلات العلمية في ضوء بعض المعايير العالمية والاقليمية والمحلية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، ٣ (٢)، ١٥- ١٤٦.

الدهشان، جمال علي (٢٠٢٠أ). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي ومعايير تقييمه، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٣(١)،٥٣- ١١٧.

الدهشان، جمال علي (٢٠٢٠ب). مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٣(٤)،١٠٥- ١٦٩.

دياب، سهيل رزق (٢٠١٣، أبريل ٢٩-٣٠). دور الأستاذ الجامعي في الإشراف والمتابعة على رسائل الماجستير في الجامعات الفلسطينية المحلية: واقع وطموح، مؤتمر: الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير، الجامعة الإسلامية بغزة، ١- ٢٥.

راضي، ميرفت محمد (٢٠١٢). تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، المنامة: الجامعة الخليجية،٧١٤-٧٣٠.

الزعبي، سهيل محمود، والزعبي، سامر محمود (٢٠١٩). تقويم جودة بعض بحوث العلوم التربوية والنفسية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، اتحاد الجامعات العربية، ٣٩(٣)، ٦١- ٧٤.

الزهيري، طلال ناظم (٢٠١٨). مؤشرات قياس جودة الانتاجية العلمية للعلماء والباحثين: دراسة تقييمية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، ٨(٣)، ٧٢- ٨٦.

زيان، عبد الرازق محمد (٢٠٠٧، نوفمبر ٢٥- ٢٦). منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها: دراسة تحليلية، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر "آفاق جديدة في التعليم الجامعي "، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.

سليمان، هناء إبراهيم (٢٠١٢ مايو ٢٩- ٣٠). رؤية مقترحة لبناء القيم اللازمة لتطوير البحث التربوي بالجامعات المصرية، المؤتمر العلمي لحادي عشر: أزمة القيم في المؤسسات التعليمية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ١١٩- ١٤٤.

السورطى، يزيد عيسى (٢٠٠٩). السلطوية في التربية، سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (٢٤٢).

الشهراني، عبد الله بن فلاح (٢٠٢١). تصور مقترح لمواجهة التداعيات التربوية المترتبة على جائحة كورونا COVID١٩-، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٩ (٢)، ٣٥١- ٤١٣.

الصيد، كمال (٢٠٢١). جودة المجلات العلمية المحكمة وفق معايير" Scopus, wos"، مجلة العلوم الإنسانية، ٨(١)، ٦٢٩- ٦٤١.

الضبع، رباح رمزي، والحنفي، رشا مصطفي السيد (٢٠٢١). الشراكة البينية للإشراف العلمي مدخل لتجويد الدراسات العليا بالجامعات المصرية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٨١)، ١٣- ٧٥.

عباس، محمود السيد، ومحمد، مروة على، وهبة، عماد صوئيل (٢٠٢١). مشكلات البحث التربوي في مصر وسبل مواجهتها في ضوء متطلبات الثورة الصناعية، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، (١)، ٢٥٢- ٢٧٢.

عباس، ياسر ميمون (٢٠١٩). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٢(٣)، ٢٧٧- ٣٢٢.

عبد الرحمن، محمد فتحي (٢٠١٩). رؤية مقترحة لتطوير الإشراف على الرسائل العلمية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية: دراسة مقارنة، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، ٣٤(٣)، ٣٣٢- ٥١٢.

عبد السلام، أماني محمد شريف (٢٠١٣). تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة أسيوط في ضوء المعايير القومية والعالمية لضمان الجودة والاعتماد، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

عبد السلام، أماني محمد شريف (٢٠١٦). الجودة البحثية في الجامعات المصرية: المؤشرات والنظم الداعمة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٣(١٠٣)، ٣٠١- ٣٤٤.

عبد الفتاح، عصام عطية (٢٠٢١). التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، (٣٦)، ١- ٧٥.

عبد القادر، أسماء عبد السلام (٢٠١٠). دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١١(٣١)، ٣٣٤- ٣٦٦.

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠١٧). تطوير منظومة التعليم: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، ١٧ (٦)، ٩٤- ٩٨.

العزازي، محمد السيد محمد (٢٠٢٠). مجانية التعليم قبل الجامعي في التشريعات المصرية من ١٩٢٣ -٢٠١٩ م بين النص والتطبيق: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٠٩ (٢)، ٦٤٧- ٧٠٣.

عطاري، عارف توفيق (٢٠١٣). التربية النقدية: التربية من اجل التحرر، عمان: دار أسامة للنشر.

عمار، إيمان حمدي (٢٠١٥). تنمية مهارات البحث التربوي لطلبة الدراسات العليا بكليات التربية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٤١)، ٢٢٩- ٢٥٨.

عمران، خالد عبد اللطيف (٢٠١٨). نظام التعليم المصري: الواقع والمأمول في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠، المجلة التربوية، (٥٦)، ١- ٣١.

عيسوي، توفيق على إسماعيل (٢٠١٨). تصور مقترح لدعم جودة الإشراف العلمي على الرسائل الجامعية بكليات التربية في مصر، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ١٨(١٢٥)، ٤٠٠- ٤٥٤.

غنايم، مهني محمد (٢٠١٤ أبريل ٢٦- ٢٧). الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية: الواقع والمأمول، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر". جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج،١٠١- ١٤٢.

فتحي، شاكر محمد (٢٠١٧، يناير ٢٨-٢٩). البحث الإداري التربوي ومجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي الرابع والعشرين: قيادة التعليم وإدارته في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية، القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.

فخرو، عبد الناصر عبد الرحيم (٢٠٠٩). معايير تميز الأداء البحثي في الجامعات العربية: دراسة تحليلية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس (٢٠)،١١٤- ١٤٨.

فضل الله، محمد رجب (٢٠١٤، أبريل ٢٦- ٢٧). تشخيص واقع البحث التربوي في المناهج وطرق التدريس ومقترحات لتطويره، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر". جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج، ١٤٣- ١٦٢.

القحطاني، عبد العزيز بن سعيد محمد (٢٠١٩). قياس مستوي توافر مؤشرات جودة البحث العلمي بجامعة الملك خالد وآليات تحسينها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١٢(٤٢)، ٣١-٥٦.

قمر، عصام توفيق (٢٠١٦). واقع البحث التربوي في الوطن العربي وآليات تطويره، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١٧(٥٣)، ٧٣- ١٣٨.

قناوي، شاكر عبد العظيم (٢٠٢٠). جائحة كورونا والتعليم عن بعد: ملامح الأزمة وآثارها بين الواقع والمستقبل والتحديات والفرص، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٣ (٤)، ٢٢٥- ٢٦٠.

لخضاري، منصور (٢٠١٦ أبريل ٢٢-٢٤). تأثير التكنولوجيا الرقمية على البحث العلمي، المؤتمر الدولي الحادي عشر: التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية، طرابلس، مركز جيل البحث العلمي وجامعة تيبازة، ١٦٥- ١٧٦.

اللهيبي، فهد بن مسعد، والزغارير، محمد عبد الله (٢٠١١، أبريل ٢٦- ٢٧). صناعة البحث العلمي في الجامعات الناشئة: تجربة جامعة تبوك نموذجا. مؤتمر" صناعة البحث العلمي في المملكة". جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مجلس الوزراء المصري (٢٠١٨). القرار رقم (١١٣) بشأن خطة تطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر، القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة.

محمدي، أيسم سعد (٢٠١٩). البحث التربوي في مصر في بناء الإنسان وخدمة المجتمع: أزمة الواقع والتغير المأمول، بحوث في التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة القاهرة، (٣٥)، ٧٤٦- ٧٧٩.

مرزوق، فاروق جعفر (٢٠١٧). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة: دراسة حالة على جامعة القاهرة، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٥(٣)، ٤٨- ١٤٩.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤). تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

المصري، سعيد (٢٠٢١، سبتمبر ١٧)، التعليم وتحديات التنمية المستدامة، بقلم خبير، مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (١٧)، ١- ١٨.

ملحم، سامي محمد (٢٠١٧). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٩، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٣). المبادئ التوجيهية لسياسات اليونسكو فيما يتعلق بالتعلم بالأجهزة المحمولة، فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

ناصف، محمد يحيى حسين السيد (٢٠١٨). فوائد استخدام التابلت في التعليم، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ٣ (٦١)، ٢١٦- ٢٢٢.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٠). الوثيقة القومية لمعايير تقويم واعتماد كليات التربية بمصر (مستويات: المؤسسة، والخريجين، والبرامج)، القاهرة: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥). دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، الإصدار الثالث، القاهرة: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

واكد، رابح (٢٠١٩، أكتوبر ١٩). مفهوم القضية التربوية الراهنة، Retrieved February 15,2022, from https://ouakedrabeh.com

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١). تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١م: التنمية حق للجميع- مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة، القاهرة. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠: التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٢١). كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م، وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

يونس، أسماء محمد (٢٠٢١). التكامل بين البحث التربوي والواقع التعليمي في ضوء مدخل بحوث الفعل " دراسة تحليلية نقدية"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٥(٩١)، ١٨٥٣- ١٩٠٦.

American Educational Research Association (2011). Code of Ethics, Educational Researcher, Vol. 40, No. 3, pp. 145–156.

Benham, Maenette & Ronald Heck (2005). «Teamwork, Dialogue, Inclusion, and Responsibility: A response to Kumashiro. » Harvard Educational Review: vol. 75, no. 3, Fall, pp. 271–273.

Galton, M& Hargreaves, L. & Pell, A. (1996), Class size, Teaching and pupil Achievement, School of Education, University of Leicester, October.

Ion, Georgeta & Iucu, Romiţă (2015). Does Research Influence Educational Policy? The Perspective of Researchers and Policy-Makers in Romania, In: Curaj, Adrian, et.al., (eds), The European Higher Education Area Between Critical Reflections and Future Policies, Heidelberg New York.pp. 865- 880.

Ponce, Omar & Pagán-Maldonado, Nellie (2017). Educational research in the 21st century: challenges and opportunities for scientific effectiveness, International Journal of Educational Research, and Innovation, 8, pp.24-37.

Snow, Catherine (2016). The Role of Relevance in Education Research, as Viewed by Former Presidents, Educational Researcher, Vol. 45, No. 2, pp. 64-68.

The United Kingdom Research Councils. (2014). Research Skills and Techniques by PhD students, at: https://iet-ou.github.io/cloudworks-ac-uk/cloudscape/view/2018/link.html.

Zhao, J.& Bechett, G.& Wang, L., (2017). Evaluating the Research Quality of Education Journals in China: Implications for Increasing Global Impact in Peripheral Countries, Review of Educational Research, Vol. 87, No. 3, pp. 583- 618.